الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماســتر في العلوم التجارية 1275في إطار القرار الوزاري

تخصص: مالية وتجارة دولية

المعنـــــــونة:

انشاء وادارة سلاسل الامداد الدولية لصناعي الحلويات التقليدية من خلال تصميم منصة الكترونية وسطية

فريق الاشراف

المشرف الرئيسي 01: أ.د طبيابية سليمة	**التخصص**: علوم اقتصادية
المشرف الرئيسي 02: د. جبار ياسين	**التخصص**: اعلام ألي

فريق العمل

فريق المشروع	التخصص	الكلية
- محمدي تونس - نعمون سميحة	مالية وتجارة دولية	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

قال الله تعالى:" لئن شكرتم لأزيدنكم"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

بعد الثناء والحمد الله الذي وفقني لإعداد هذا العمل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون.

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة البروفسورة **"طبيايبة سليمة"** على ما قدمته من ملاحظات وتشجيعات وحثها على الاستمرار، فكانت توجيهاتها وإرشاداتها ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم وقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا أنسى أن اشكر والدي على ما قدموه إلي من دعم مادي ومعنوي طيلة فترة الدراسة.

كما أوجه جزيل الشكر إلى كافة عمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قالمة من موظفين إداريين وأساتذة وعمال المكتبة بالكلية والى كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد لإنجاز هذه المذكرة.

اهداء

بسم الله المعز الذي أرسل من يخرجنا من الظلمات الى النور

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية، أتقدم بإهداء ثمرة عملي المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان: "**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا**".

سورة الاسراء الآية 24

الى من جعل الله الجنة تحت قدميها، إلى رمز العطاء وذروة العطف والوفاء لك يا أجمل حواء، أمي الغالية أطال الله في عمرك.

إلى شجرة البيت وقدوتي في الحياة إلى الذرع الواقي والكنز الباقي في الدنيا أبي العزيز " أطال الله في عمره"

إلى من قاسمتهم رحم أمي وقاسموني أحضان المحبة والسعادة الى اخواني واخواتي حفظهم الله ورعاهم متمنية لهم التوفيق في حياتهم المهنية والزوجية.

إلى أعمامي وأخوالي وخالاتي وعماتي وأبناهم كل واحد باسمه والى كل من يحمل لقب " **محمدي و نعمون**"

إلى زملاني في الدراسة دفعة 2024/2023، تخصص علوم تجارية، والى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم قلبي عن ذكرهم.

الملخص:

إن إنشاء وإدارة سلاسل الإمداد الدولية لصناعة الحلويات التقليدية الجزائرية يعتبر خطوة حاسمة نحو تعزيز هذه الصناعة وتوسيع نطاق توزيع منتجاتها على المستوى العالمي. من خلال بناء شراكات مع شركات تجارية دولية، وتبادل التقنيات والمعرفة، يمكن للصناعيين الجزائريين تحقيق نجاح أكبر في تسويق منتجاتهم وجذب عملاء جدد .علاوة على ذلك، يمكن لإدارة سلاسل الإمداد الدولية أن تسهم في تحسين جودة المنتجات، وتطوير عمليات الإنتاج، وتحسين كفاءة التوزيع. كما يمكن لهذه الخطوة أن تعزز التبادل الثقافي والتجاري بين البلدان المختلفة، وتعزز مكانة الحلويات التقليدية الجزائرية على الساحة الدولية .بهذا، يمكن اعتبار إنشاء وإدارة سلاسل الإمداد الدولية لصناعة الحلويات التقليدية الجزائرية خطوة استراتيجية ضرورية لتعزيز هذه الصناعة وتحقيق نجاحها على المستوى العالمي. وبالتالي، يجب على الصناعيين والمسؤولين الحكوميين العمل معًا لتحقيق هذه الأهداف وتطوير هذا القطاع بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: سلاسل الإمداد الدولية، الصناعات التقليدية، الحلويات التقليدية الجزائرية.

Abstract:

The establishment and management of international supplychains for the Algerian traditional confection eryindustryis a crucial step to wards streng thening this industry and expanding the distribution of itsproductsglobally. By building partnershipswith international tradingcompanies, exchanging technologies and knowledge, Algerian industrialistscanachievegreatersuccess in marketing theirproducts and attracting new customers. Moreover, international supplychain management cancontribute to improvingproductquality, developing production processes, and improving distribution efficiency. The move couldalsoboost cultural and trade exchange betweendifferent countries and strengthen the position of traditional Algerian sweets on the international stage. Thus, the establishment and management of international supplychains for the Algerian traditionalconfectioneryindustrycanbeconsideredanecessarystrategicstep to promotethisindustry and achieveitssuccess on a global level. Therefore, industrialists and government officials must work to gether to achieve these goals and develop the sector effectively.

Keywords: International supplychains, Handicrafts, Algerian traditional confectionery.

Résumé :

La mise en place et la gestion de chaînes d'approvisionnement internationales pour l'industrie algérienne de la confiserie traditionnelle est une étape cruciale vers le renforcement de cette industrie et l'expansion de la distribution de ses produits à l'échelle mondiale. En nouant des partenariats avec des sociétés commerciales internationales, en échangeant des technologies et des connaissances, les industriels algériens peuvent obtenir un plus grand succès dans la commercialisation de leurs produits et attirer de nouveaux clients. De plus, la gestion de la chaîne d'approvisionnement internationale peut contribuer à améliorer la qualité des produits, à développer les processus de production et à améliorer l'efficacité de la distribution. Cette décision pourrait également stimuler les échanges culturels et commerciaux entre les différents pays et renforcer la position des bonbons traditionnels algériens sur la scène internationale. Ainsi, la mise en place et la gestion de chaînes d'approvisionnement internationales pour l'industrie algérienne de la confiserie traditionnelle peuvent être considérées comme une étape stratégique nécessaire pour promouvoir cette industrie et atteindre son succès au niveau mondial. Par conséquent, les industriels et les responsables gouvernementaux doivent travailler ensemble pour atteindre ces objectifs et développer efficacement le secteur.

Mots-clés : chaînes d'approvisionnement internationales, industries traditionnelles, confiserie traditionnelle algérienne.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	-
شكر وعرفان	-
الاهداء	-
ملخص	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة	أ – ت
الفصل الاول: ماهية سلاسل الامداد الدولية	–
تمهيد	4
المبحث الأول: إدارة سلاسل الامداد الدولية	5
المطلب الأول: ماهية الامداد الدولي	5
أولا: مفهوم الامداد واهميته	5
ثانيا: أنواع الامداد	7
ثالثا: وظيفة الامداد وعلاقته بالوظائف الأخرى في المؤسسة	7
المطلب الثاني: ماهية سلاسل الامداد الدولية	9
أولا: مفهوم سلاسل الامداد الدولية	9
ثانيا: اهداف سلاسل الامداد الدولية	10
ثالثا: أنواع سلاسل الامداد الدولية	11
المطلب الثالث: إدارة سلاسل الامداد الدولية	12
أولا: مفهوم إدارة سلاسل الامداد الدولية	12
ثانيا: أهمية إدارة سلاسل الامداد الدولية	14
ثالثا: أنشطة إدارة سلاسل الامداد الدولية	15
المطلب الرابع: تأثير الرقمنة على سلاسل الامداد الدولية	17
خلاصة	19
المبحث الثاني: مدخل للصناعات التقليدية	20

المطلب الأول: ماهية الصناعة التقليدية	20
أولا: تعريف الصناعات التقليدية	20
ثانيا: خصائص الصناعات التقليدية	22
ثالثا: أهمية الصناعات التقليدية	23
المطلب الثاني: تشخيص قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر	24
أولا: تعريف الصناعة التقليدية في الجزائر	24
ثانيا: مراحل تطور الصناعة التقليدية في الجزائر	25
ثالثا: مشاكل قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر	29
المطلب الثالث: الحلويات التقليدية الجزائرية	34
أولا: تعريف الحلويات التقليدية الجزائرية	34
ثانيا: أشهر أنواع الحلويات التقليدية في الجزائر	34
خلاصة	36
الفصل الثاني: نموذج مقترح لتصميم منصة الكترونية وسيطة	-
المحور الأول: تقديم المشروع	37
المحور الثاني: الجوانب الابتكارية	39
المحور الثالث: التحليل الاستراتيجي للسوق	39
المحور الرابع: خطة الإنتاج والتنظيم	40
المحور الخامس: النموذج الأولي التجريبي	41
المحور السادس: الخطة المالية	53
خاتمة	56
قائمة المراجع	58
قائمة الملاحق	61

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين الإمداد والتسويق والإنتاج	**08**
02	نموذج إدارة سلسلة الإمداد	**17**
03	العوائق الخارجية والداخلية التي تواجه المؤسسات في الصناعة التقليدية	**32**

مقدمة

1. مقدمة:

ان سلاسل التوريد العالمية أصبحت طريقًا سالكًا لتنظيم الإمدادات عبر مختلف القارات والدول في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي تواجه هذه الإدارة مخاطر سلسلة التوريد وتحديات شائعة تؤثر على سير العمليات بشدة. واصبحت سلاسل التوريد العالمية تلعب دوراً كبيراً في خفض التكاليف التي تتحملها الشركات في الإنتاج. حيث تساعد أنظمة سلاسل التوريد العالمية في خفض سعر منتجاتهم أو الخدمات النهائية التي يقدمونها. ويتم تنسيق كل تلك الأنشطة والروابط من خلال استخدام الإنترنت وتطبيقات الكمبيوتر المتخصصة، والتي يُطلق عليها أنظمة سلاسل التوريد العالمية. ومن خلال بحثنا خصصنا التعمق أكثر حول سلاسل الامداد الدولية لصناعة الحلويات التقليدية حيث يتم دراسة احتياجات ورغبات الزبائن ويتم نقل هده الرغبات الى الموردين وعلى هذا الأساس يقوم الموردون بتوريد المواد المتفق عليها وفق السعر والمواصفات والكمية وتسليمها في التوقيت المتفق عليه وتقوم المنظمة او المنتج بإنتاج الحلويات التقليدية تتفق مع رغبات الزبائن، من اجل توسيع نطاق المؤسسة وسيطرتها على التدفق خارج حدودها لدمج مورديها وعملائها ويتوجب عليها تصميم سلسلة امداد تتناسب مع احتياجاتها واحتياجات عملاءها وهذا ما يتم في سلسة الامداد هي تتابع من المنظمات، تسهيلات ووظائف وأنظمة تلك المنظمات. والتي يتم تضمينها في الإنتاج والتسليم والخدمة، حيث يبدأ التتابع مع الموردين الرئيسيين للمواد الخام ويمتد نطاقه في كل الطرق وحتى العميل النهائي. وتشير الدراسات إلى أن المكاسب المتوقعة من قبل المؤسسة التي تركز فقط على الإدارة الداخلية محدودة جدا بالمقارنة مع المكاسب المتوقعة طوال سلسلة الإمداد أين يكون دمج لجميع الشركاء الموردين والموزعين، بالشكل الذي يضمن إنتاج المنتجات المطلوبة وتوزيعها في المكان المناسب وفي الوقت المناسب من أجل تلبية حاجة العميل والاستفادة من تضافر الجهود من الشركاء من خلال إدارة سلسلة الامداد الشاملة.

2. إشكالية البحث:

- كيف يتم إنشاء منصة رقمية وسيطة للإدارة سلاسل الامداد الدولية لصناعي الحلويات التقليدية؟

وعليه تتطلب هذه الإشكالية الإجابة على الأسئلة الفرعية:

- ماهي الخطوات الرئيسية الواجب اتباعها من اجل تصميم وتطوير منصة إلكترونية وسيطة لصناعة الحلويات التقليدية؟
- كيف يمكن تحديد متطلبات العملاء والموردين لتصميم منصة الكترونية التي تلبي احتياجاتهم في صناعة الحلويات التقليدية؟
- ماهية استراتيجية التسويق الرقمي الممكن اتباعها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستهلكين؟
- ماهي المشاكل التي يمكن حلها من خلال تصميم وانشاء منصة الكترونية وسيطة لصناعة الحلويات التقليدية؟

3. فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم وضع عدد من الفرضيات، سيتم اختبار مدى صلاحيتها في هذا البحث وهي:

- الخطوات الرئيسية الواجب اتباعها من اجل تصميم وتطوير منصة إلكترونية وسيطة لصناعة الحلويات التقليدية تتم على مرحلتين: مرحلة الدراسة والتصميم ومرحلة الإنجاز.
- يمكن التواصل مع حرفيين الحلويات التقليدية بواسطة المنصة الرقمية وذلك بفتح حساب بالنسبة للعملاء بالخارج او داخل الوطن وتقديم طلباتهم.
- يمكن اتباع التسويق الشخصي وانجاز منتوج حسب المعايير المحدد من طرف كل عميل.

- يمكن حل مشكلة الندرة بالنسبة للحلويات التقليدية بالخارج مع توفير أحسن جودة وبأقل سعر ممكن.

4. أهمية البحث:

بالرغم من أهمية إدارة سلاسل الإمداد ودورها في تطوير الأعمال وتمكين الشركات من العمل بفاعلية، إلا أنها لم تحظ باهتمام الباحثين والدارسين خاصة أنها أصبحت من الأدوات الفعالة لمواكبة التطورات الحديثة والسريعة. وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص الواقع الحالي لإدارة سلاسل الإمداد وتحليل وتقييم مدى استجابتها لمتطلبات البيئة المحيطة، ورفع كفاءة إدارتها وتحقيقها للأغراض المختلفة والمتمثلة بشكل أساسي في تحسين أداء هذه الصناعات، لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال النظر إلى الأمور التالية:

– إنها تدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في مجال إدارة سلاسل الإمداد على أداء الشركات في بيئة قطاع الصناعة، من خلال بيان اثر إدارة هذه السلسلة في أداء الشركات، وإمداد هذه الشركات بالملاحظات والتقييم المناسب الذي يساعدها على أداء دورها الهام في تحقيق التنمية الشاملة

–تتناول هذه الدراسة قطاع الصناعة الحلويات التقليدية وهي بذلك تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية هذا القطاع كرافد أساسي وهام من روافد الاقتصاد الوطني

–أنها توفر جانباً من قاعدة معلومات وبيانات حول واقع إدارة سلسلة التوريد وأثرها على أداء صناعة الحلويات التقليدية المدرجة في السوق، مما يسهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الجزائرية بشكل خاص في هذا الموضوع

– أنها تساعد مدراء الإدارات العليا والعاملين في دوائر الشراء والتخزين والتسويق في الشركات الصناعية الحلويات التقليدية في التعرف على أهمية إدارة سلسلة التوريد على الاداء.

5.أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على أثر إدارة سلاسل الإمداد على أداء صناعية الحلويات التقليدية

– التعرف على آراء المديرين العاملين في الإدارات العليا، وذلك لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة على إدارة سلاسل الإمداد في الشركات والوقوف إلى السلبيات التي تحد من كفاءة هذه الإدارة.

– التعرف على مدى التطابق بين واقع إدارة سلاسل الإمداد في صناعات الحلويات التقليدية ، مع الإطار النظري في هذا المجال.

6. المنهج المستخدم :

من اجل الوصول إلى إجابات واضحة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث، واختبار صحة او خطأ الفرضيات، ارتأينا أن نستخدم المنهج الوصفي من اجل الإلمام بكل جوانب الموضوع، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

7. تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة، ولاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة قسم البحث الى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي وهي كالتالي:

الفصل الأول: تحت عنوان "ماهية سلاسل الامداد الدولية"، وجاء ضمنه مبحثين تناول المبحث الأول إدارة سلاسل الامداد الدولية، ويتضمن أربع مطالب تمثلت في: المطلب الأول: ماهية الامداد الدولي، اما المطلب الثاني: ماهية سلاسل الامداد

الدولية، والمطلب الثالث: إدارة سلاسل الامداد، وأخيرا المطلب الرابع: تأثير الرقمنة على سلاسل الامداد الدولية، اما المبحث الثاني تناول مدخل للصناعات التقليدية تضمن ثلاث مطالب تم التطرق في المطلب الأول: ماهية الصناعة التقليدية، اما المطلب الثاني: تشخيص قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، و المطلب الثالث: الحلويات التقليدية الجزائرية.

جاء الفصل الثاني: تحت عنوان "نموذج مقترح لتصميم منصة الكترونية وسيطة.

تمهيد:

إدارة سلاسل الإمداد الدولية هي عملية حيوية لضمان تدفق المواد والمنتجات عبر الحدود الوطنية بكفاءة وفعالية. في الوقت نفسه، تعتبر الصناعات التقليدية الجزائرية والحلويات التقليدية الجزائرية جزءًا مهمًا من التراث والثقافة الجزائرية .في الجزائر، تعتبر الصناعات التقليدية موروثًا ثقافيًا يتمتع بشعبية كبيرة داخل البلاد وخارجها. تشمل هذه الصناعات العديد من المنتجات مثل السجاد التقليدي، والخزف، والنسيج، والأثاث، وغيرها. تتميز هذه المنتجات بالحرفية العالية والجودة، وتعكس تاريخ وثقافة الشعب الجزائري .أما بالنسبة للحلويات التقليدية الجزائرية، فإنها تشكل جزءًا مهمًا من المأكولات الشعبية في الجزائر. تتضمن هذه الحلويات مجموعة متنوعة من المنتجات مثل "البقلاوة"، و"المعصوب"، و"الكعب الغزلان"، وغيرها. تتميز هذه الحلويات بنكهاتها الفريدة والمكونات التقليدية التي تعكس التراث الغذائي للشعب الجزائري .مع تطور التجارة الدولية وزيادة التواصل بين الثقافات، يمكن أن تستفيد الصناعات التقليدية الجزائرية والحلويات التقليدية الجزائرية من إدارة سلاسل الإمداد الدولية. يمكن أن تساهم إدارة سلاسل الإمداد في تسويق هذه المنتجات إلى أسواق دولية، وتحسين عمليات التصنيع والتوزيع، وتحقيق فرص جديدة للنمو والتوسع .

بشكل عام، يمكن أن تكون إدارة سلاسل الإمداد الدولية فرصة لتعزيز رؤية وتسويق الصناعات التقليدية الجزائرية والحلويات التقليدية الجزائرية على المستوى العالمي، مما يسهم في المحافظة على التراث وتعزيز اقتصاد البلاد.

المبحث الأول: إدارة سلاسل الإمداد الدولية:

لمعرفة ماهية الإمداد وجب التعمق في مفهومه الذي يتطور عبر الزمن بالإضافة إلى التطرق وتوضيح إلى أهداف الإمداد وأهميته ومختلف أنواعه ووصولا إلى علاقته بالوظائف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الإمداد الدولي:

يعد الإمداد هو عملية توفير المواد الخام والموارد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات. يُعتبر الإمداد جزءًا أساسيًا من سلسلة التوريد، حيث يتم توفير المواد الأولية والقطع اللازمة للشركات والمصانع لتصنيع المنتجات. يشمل الإمداد أيضًا على إدارة المخزون والتخطيط الاستراتيجي لتلبية الطلب وضمان استمرارية التوريد، تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتقديم المنتجات بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة يعتبر جزءًا أساسيًا من عملية الإمداد.

أولا: مفهوم الإمداد واهميته:

على الرغم من وجود اتفاق مشترك حول تعريف مصطلح الإمداد، إلا أنه يمكن إعطاء بعض التعاريف التي رأينا أنها أكثر وضوح وشمالية، سيتم ذكر منها ما يلي:

1. حسب بعض الجمعيات:

حسب الرابطة الأمريكية للتسويق: هو حركة ومناولة البضائع من نقطة الإنتاج إلى نقطة الاستهلاك أو الاستعمال.[1]

أما جمعية التقييس الفرنسية(Afnor) :فقد عرفت " الإمداد من خلال خمسة أبعاد متكاملة ومنقسمة فيما بينها وتتمثل في التموين الشراء، والإمداد الداعم لعملية الانتاج، خدمة ما بعد البيع، والإمداد الذي يقوم باسترجاع وإعادة تصنيع المنتجات المنتهية صلاحيتها [2]

وعرفه مجلس إدارة الإمداد(CLM) :على أنه ذلك الجزء من أنشطة الإمداد، فهو يتعلق بتخطيط وتنفيذ ومراقبة التدفق الفعال لمخزون المنتجات وإدارة المعلومات المتعلقة بهذه الوظائف من نقطة الأصل إلى نقطة الاستهلاك من أجل إشباع الاحتياجات[3]

تعريف(balou) :أنه الوظيفة التي تعمل على تزويد المستهلك بالسلع والخدمات في الزمان والمكان المناسبين، وفي ظروف ملائمة وبمشاركة الجميع داخل المؤسسة.[4]

---

[1] AbdelKbirCharkaoui, La LOGISTIQUE a traves les Définitions, Ecole Superieue de gestion, Marrakech, 2005, P01.

[2] Gilles paché, Thiery Sauvage, La Logistique- enjeux stratigique, 3eme Edition, Vuibet, 2004, P08.

[3] نجاة بحدادة، تحديات الإمداد في المؤسسة الصحية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 73

[4] Vincent Girard, Gestion de la production des flux, 3éme édition, France, 2003, P83.

2. حسب بعض الخبراء:

عرف هيسكت**James.L.Heskette**الإمداد على أنه: " هو إدارة جميع الأنشطة التي تسهل حركة المنتجات وتنسيق العرض والطلب في خلق المنفعة المكانية والزمانية وذلك بتوفير المواد في المكان والوقت المناسبين.[1]

وعرفه كل من (**Colin,Mathe&Tixie**) اللوجيستيك: هي العملية الاستراتيجية التي تقوم المؤسسة من خلالها بتنظيم ودعم نشاطها، وعلى هذا النحو يمكن تحديد وإدارة التدفقات المادية وتدفقات المعلومات سواء الداخلية أو الخارجية منها، من المنبع إلى المصب[2]

وقدم(**W.Speh&D.Hutt**)تعريف للإمداد: "بأنه يعود إلى تصميم وإدارة كل الأنشطة النقل التخزين الاتصالات المطلوبة لتجهيز الإنتاج بالمواد الأولية وتوفير المنتجات النهائية للزبائن في ومما سبق يمكن القول أن الإمداد هو فن إدارة التدفقات المادية وتدفقات المعلومات، بهدف نقل الوقت والشكل المطلوبين".[3]

ومما سبق يمكن القول ان الإمداد هو فن إدارة التدفقات المادية وتدفقات المعلومات، بهدف نقل المنتجات من قبل المؤسسة من الموردين إلى غاية الوصول للعملاء، مرورا بمختلف العمليات الإنتاجية أي التحكم بكل العمليات من إيصال المنتجات في الوقت والمكان المحدد والكميات والجودة المحددة وإلى العميل المحدد من المنبع إلى المصب.

هناك حقيقة أساسية اليوم وهي أن المؤسسات تحتاج لتعظيم ربحيتها وتدعيم مركزها التنافسي في الأسواق إلى إدارة أنشطتها الإمدادية المسؤولة من بداية شراء المواد الخام إلى مرحلة انتفاع عملائها، ومنه تظهر أهمية عملية الإمداد:[4]

- طول خطوط الإمداد والتوزيع الاهتمام بالبحوث والتطوير المناسبين لتمكن من ممارسة التسويق وتحقيق المنافسة العالمية لمنتجاتها من خلال السعر والجودة
- تسهيل انسيابية التدفقات المادية والمعلوماتية
- يؤدي الإمداد إلى إيجاد قيمة للمستهلكين والموردين الذين يكونون على علاقة بالمؤسسة
- مساعدة المؤسسة على الاستخدام الكفء للإمكانيات المتاحة
- مساعدة المؤسسات في مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية للعمل
- خلق ميزة تنافسية للمؤسسة
- خلق قيمة ذات دلالة لدى العميل.

---

[1] Pierre médian, Anne Gratacap, La Logistique et Supplychain management, DUNOD, Paris, 2008, P11.

[2]Aida Kaddoussi, Optimisation des flux logistique: vers une gestion avancée de la situation de crise, These de doctorat, Université Lille Nord de France, 2012, P22.

[3]عثمان إبراهيم، سلوم رياح، التغيير اللوجيستيات والتجارة الالكترونية، مجلة الجزيرة، عدد 10484 جوان 2001، ص 08.

[4] ايت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في إدارة الأعمال اللوجيستية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 29-30

ثانيا: أنواع الإمداد:

يمكن التفريق بين عدة أنواع من الإمداد وذلك حسب الاختلاف في الطبيعة والأهداف:[1]

- **إمداد التموين**:(**Logistique d'Approvisionnement**) يسمح هذا الإمداد بتوفير المواد الأولية اللازمة لأنشطة المصانع والمراكز الإنتاجية.
- **إمداد التموين العام**(**Logistique d'Approvisionnement general**) هذا الإمداد يجلب المواد المختلفة اللازمة لأنشطة المؤسسات الخدمية والإدارات.
- **إمداد الإنتاج**(**Logistique de production**) يجلب مختلف المواد والمركبات الضرورية لعملية الإنتاج وتخطيط الإنتاج.
- **إمداد التوزيع**:(**Logistique de distribution**)يتعلق بإمداد المستهلكين النهائيين باحتياجاتهم من السلع من قبل الموزعين، ويتم ذلك إما في محلات البيع الشخصية أو الأسواق التجارية الكبيرة
- **إمداد العسكري**(**Logistique militaire**): **يوفر** المئونة والعتاد الحربي في ميادين المعارك.
- **إمداد الدعم**(**Logistique de soutien**) وظهر هذا النوع في الميدان العسكري ثم امتد إلى مختلف الميادين الأخرى، ويقوم بتنظيم كل ما هو ضروري من أجل استمرار عمل أي نظام معقد.
- **إمداد أو نشاط الخدمة ما بعد البيع**Apres vente:يتشابه مع إمداد الدعم، والفرق بينهما في أن هذا النشاط يتم على مستوى أسواق البيع، وتستعمله غالبا "إدارة الخدمات"
- **الإمداد العكسي**(**retro–logistique**) يهتم بالتدفقات التي تكون من الزبائن إلى الموردين أو المنتجين والمتمثلة في الموارد المستردة غير مباعة، أو المرسلة للتصليح إضافة إلى الفضلات التي يجب التخلص منها بشكل عقلاني، إما بإعادة التصنيع أو برميها في أماكن لا تضر بالبيئة.

ثالثا: وظيفة الإمداد وعلاقته بالوظائف الأخرى في المؤسسة:

اتضح من مفهوم الإمداد أن هنالك علاقة وطيدة بين الإمداد ووظائف الإنتاج والتسويق والتوزيع وكذلك الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية، حيث أن امتداد وظائف الإمداد من طلب التوريدات إلى وصول المنتجات إلى العملاء تتداخل نشطات الإمداد مع نشاطات الوظائف الأخرى.

أ- علاقة الإمداد بوظيفة الإنتاج:

للإمداد أهمية قصوى لدى إدارة الإنتاج حيث أن من الوظائف الأولى للإمداد هي توفير المواد الأولية من الموردين وتحريكها وصولا إلى المخازن، لتبدأ مهام إدارة الإنتاج بتحويلها إلى منتجات من سلع وخدمات وتسليمها، وهذا يوضح ضرورة تبادل الإدارتين للمعلومات بينهما لتحديد الاحتياجات[2]، وتمثل المعلومات اللازم على إدارة الإنتاج توفيرها لإدارة الإمداد فيما يلي:[3]

- خطط وبرامج الإنتاج والاحتياجات من المواد والمستلزمات اللازمة لتنفيذ الخطط
- تحديد مواعيد الحاجة إلى المواد والمستلزمات المطلوبة، حتى تستطيع إدارة الإمداد تخطيط برامجها للشراء والنقل والتخزين طبقا للمواعيد والكميات المطلوبة

[1] الياس بن سبع، استخدام البرمجة الخطية بالأهداف لبرمجة وحل مشاكل النقل رسالة مقدمة لنيل شاهدة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019، ص 09

[2] علي هلال، إدارة المواد والإمداد، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 23

[3] زكية قرياص، عبد الغفار حنفي، إدارة الإمداد والمخزون الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 26

- توفير البيانات عن كفاءة الأداء.

أما من جهة إدارة الإمداد فيجب عليها توفير المعلومات التالية:[1]

- مواعيد وصول المواد المطلوبة.
- الاحتياجات المتوقعة لتأخير وصول الطلبية، وذلك حتى تتمكن إدارة الإنتاج من أخذ هذا العنصر في الاعتبار عند جدولة خطط الإنتاج.
- المواد أو الخدمات الجديدة والبديلة في السوق حتى تمكن إدارة الإنتاج أن تختار بين هذه البدائل بما يحقق أعلى كفاءة للعملية الإنتاجية بأقل تكلفة ممكنة
- التطوير الفني في الصناعات والمستلزمات والاحتياجات للعملية الإنتاجية .

ب– علاقة الإمداد بالتسويق:

إن المفهوم الذي يقوم عليه التسويق أنه عمليات التخطيط والتنفيذ، وتسعير وترويج وتوزيع البضائع لتحقيق أهداف المؤسسة، ووضع المنتجات في قنوات التوزيع لتسهيل عملية التبادل مع الأفراد أي خلق القيمة المكانية والزمانية وهذا لا يمكن إلا بالاستعانة بوظائف الإمداد، ويشتركان في هدف إرضاء المستهلك من خلال تعظيم المنفعة المكانية والزمانية لهذا الأخير، إذ يتوقف رضا العميل على مستوى الخدمة المقدمة له، والتي تتضح من خلال مخرجات نظام الإمداد.

الشكل رقم (01): العلاقة بين الإمداد والتسويق والإنتاج.

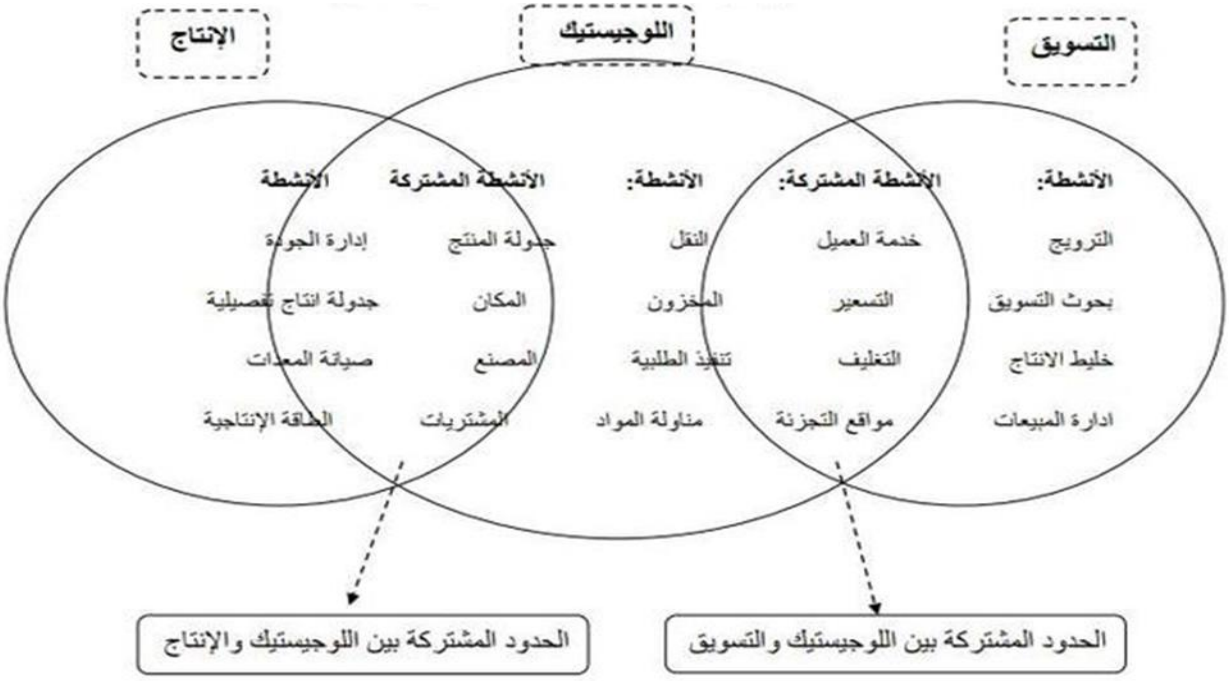

المصدر: رونالد اتش بالو، إدارة اللوجيستيات تخطيط وتنظيم ورقابة سلسلة الإمداد ترجمة تركي إبراهيم سلطان أسامة أحمد مسلم دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2013، ص 43.

[1] محمد عبد العليم صابر، إدارة ا شراء التخزين التوزيع، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص 17.

ت–علاقة الإمداد بالوظيفة المالية:

إن الإدارة المالية تعتبر الدعامة للمؤسسة الاقتصادية، فهي المجال الذي يتم فيه اتخاذ القرارات وكذا السياسات المالية المتعلقة بكل ما يخص المؤسسة سواء في وظيفة الإنتاج أو التسويق .[1]

ولتحقيق مستوى أعلى من الربحية وبأقل تكلفة ممكنة وجب على المؤسسة التنسيق بين مختلف الوظائف حتى تكون على دراية بالموارد المتاحة والتي تخصص للإنفاق على الأنشطة المختلفة لها، ويجب أن تصل كل المعلومات عن الموارد إلى الإدارة المالية من أجل موافقتها وخطط المؤسسة، حيث يجب على إدارة الإمداد أن تمدها بالمعلومات التالية:[2]

- تقويت عمليات الشراء حتى تمكنها من تدبير الأموال في الوقت المناسب
- موقف السيولة والتمويل الواجب من أنشطة الإمداد
- التغيرات في كمية المشتريات الحالية والمتوقعة

ث–علاقة الإمداد بوظيفة الموارد البشري:

إن الشكل التنظيمي للمؤسسة يلعب دور هام لتحقيق أهدافها، كما أن الإمداد يحتاج وبشدة إلى عمالة جد ماهرة وعلى أعلى كفاءة والتي توفرها إدارة الموارد البشرية، وتتمثل العلاقة بينهما في: [3]

- ❖ شكل ونوع، ومكونات الهيكل التنظيمي.
- ❖ الاختصاصات والعلاقات التنظيمية والإدارية بين مكونات ومستويات الهيكل التنظيمي.
- ❖ نوع الوحدات التنظيمية المعاونة ومستواها الإداري في الهيكل التنظيمي.
- ❖ أنظمة الاتصالات الإدارية داخل المؤسسة ومجالات التعاون والتنسيق بين الوحدات التنظيمية والمستويات الإدارية.
- ❖ أسس ومعايير، وأدوات قياس وتقييم وفعالية الأنشطة الرئيسية في المؤسسة.

المطلب الثاني: ماهية سلاسل الإمداد الدولية:

سلاسل الإمداد الدولية هي نظام متكامل من العمليات والتفاعلات التي تربط الشركات والموردين والمصنعين والموزعين في مختلف دول العالم. تهدف سلاسل الإمداد الدولية إلى توفير المواد الخام والمنتجات بشكل فعال وفي الوقت المناسب لتلبية احتياجات السوق العالمية.

أولا: مفهوم سلاسل الإمداد الدولية:

قدم الباحثون تعاريف متعدد السلسة الإمداد، كل حسب وجهة نظره. سنحاول التطرق لأهمها من خلال ما يلي:

Alan Harrison. Et al 2008–2014 : سلسلة الإمداد هي شبكة من الشركاء الذين يقومون وبشكل جماعي التحويل المواد الأساسية (المنبع) إلى منتجات نهائية المصب ذات قيمة المستهلك، كما يقوم أفراد الشبكة بإدارة الموائد في كل مرحلة بحيث كل شريك في سلسلة الإمداد لهمسؤولية مباشرة عن عملية تضيف القيمة للمنتج.

Douglas M Lambert et al 1998 :هي تتابع الشركات تقدم منتجات أو خدمات إلى السوق.

---

[1] جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله الحلح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 11.

[2] زكية قرياص، عبد الغفار حنفي، إدارة الإمداد والمخزون الدار الجامعية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] محمد عبد العليم صابر، إدارة اللوجيستيات شراء التخزين التوزيع، مرجع سبق ذكره، ص 18.

Chopra et al 2016:تتكون سلسلة التوريد من جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر، في تلبية طلب العميل. لا تشمل سلسلة التوريد الشركة المصنعة والموردين فحسب، بل تشمل أيضا الناقلات والمستودعات وتجار التجزئة وحتى العملاء أنفسهم.

A Ravi Ravindran Et al 2013:مجموعة منسقة من الأنشطة المعنية بشراء المواد الخام، وإنتاج المنتجات الوسيطة والنهائية، وتوزيع هذه المنتجات على العملاء داخل السلسلة و خارجها.

وحسب قاموس APICS فإن سلسلة الإمداد تشمل كل العمليات انطلاقا من المواد الأولية إلى غاية المنتج النهائي الموجه للاستهلاك؛ هذه العمليات تربط بين كل الشركاء (الموردين إلى غاية المستخدمين)

Terry Harrison, et all 2004:بأن سلسلة الإمداد هي شبكة من التسهيلات وخيارات التوزيع التي تؤدي وظائف شراء المواد وتحويل هذه المواد إلى منتجات وسيطة ونهائية وتوزيع هذه المنتجات على العملاء.

Loolkrajewski et all 2016 : بأنها سلسلة مترابطة من العمليات داخل المؤسسة وعبر المؤسسات التي تنتج خدمة أو منتج بما يرضي المستهلك.

christopher M. 2011:سلسلة الإمداد بأنها شبكة من المنظمات التي تشارك من خلال روابط المنبع والمصب في مختلف العمليات والأنشطة التي تنتج قيمة في شكل منتجات وخدمات للمستهلك النهائي.

Manish govil& Jean Marie Proth 2002سلسلة الإمداد هي شبكة من المنظمات التي تتعاون لتصين تدفقات المواد والمعلومات بين الموردين والعملاء بأقل تكلفة وأعلى سرعة. الهدف من سلسلة التوريد هو رضا العملاء.

Mentzer W Dewitt وآخرون 2011 : على أنها مجموعة من ثلاث كيانات أو أكثر (منظماتأو أفراد) تشارك في التدفقات الأولية والمنتجات النهائية وأو الخدمات المالية و/أو المعلومات من المصدر إلى العميل[1].

مجلس مهني إدارة سلسلة CSCMP 2016:الإمداد سلسلة الإمداد هي شبكة من المنظمات التي تتعاون لتحسين تدفقات المواد والمعلومات بين الموردين والعملاء بأقل تكلفة وأعلى سرعة. الهدف من سلسلة التوريد هو رضا العملاء وآخرون على أنها مجموعة من ثلاثة كيانات أو أكثر (منظمات أو أفراد) تشارك في التدفقات الأولية والمنتجات النهائية و/ أو الخدمات المالية و/ أو المعلومات من المصدر إلى العميل. تخطيط وادارة جميع الأنشطة المتعلقة بالمصادر والمشتريات والتحويل، وجميع أنشطة إدارة اللوجستيات.

والأهم من ذلك فإنها تشمل أيضا التنسيق والتعاون مع شركاء القناة، من الموردين والوسطاء ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة والعملاء في جوهرها، إدارة سلسلة الإمداد تدمج إدارة العرض والطلب داخل وعبر المؤسسات.

ثانيا: اهداف سلاسل الإمداد الدولية:

يجب أن يكون الهدف من كل سلسلة توريد هو تعظيم القيمة الإجمالية المعروفة باسم فائض سلسلة الإمداد التي تمثل الفرق بين قيمة المنتج النهائي إلى غاية وصوله للعميل وتكاليف سلسلة الإمداد، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض التكاليف الكلية في إطار تعظيم جودة خدمة العميل وزيادة الربحية، وتبعا لذلك فإن أهداف سلسلة الإمداد تنقسم إلى هدفين رئيسيين هما[2]:

1. تعظيم قيمة منتجات وخدمات المؤسسة من وجهة نظر عملائها، ويتحقق هذا الهدف من خلال القيام بالنشاطات التالية:

[1] Sunil Chopera and Peter Mendel. PR. P16

[2] حسان محمد أحمد، إدارة سلاسل الإمداد والتوزيع، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص، ص 47-48.

- التعرف باستمرار على الحاجات والرغبات لدى العملاء، والعوامل المؤثرة في هذه الحاجات، وأسباب التقلب في رغبات العملاء واحتياجاتهم، من أجل التخطيط لكيفية ارضائهم وإشباع رغباتهم .
- وجود نظم اتصالات تساعد على تدفق المعلومات من العملاء للمؤسسة والعكس .
- تصميم أنظمة تقوم بمتابعة طلبات العملاء وتنفيذها داخل سلسلة الإمداد وتعمل على زيادة قدرة المنظمة على إنتاج وتوزيع المنتجات ونقلها للمكان والوقت المناسبين للعميل .
- التخطيط الإدارة التدفقات العكسية للمنتجات من العملاء إلى الشركة مثل المنتجات المعادة للمؤسسة والمنتجات التالفة وذلك بنفس درجة كفاءة نقل المنتجات من المنظمة للعميل والعمل على تخفيض المردودات إلى أدنى حد ممكن.

2. إدارة المؤسسة لعملياتها الداخلية بكفاءة وبشكل يضمن تحقيق التكامل بين أطراف سلسلة الإمداد ويتحقق هذا الهدف من خلال القيام بالنشاطات التالية:

- قيام المؤسسة بإنشاء أنظمة للرقابة على المخزون قادرة على الموائمة بين طلبات العملاء والطاقات الإنتاجية للمنظمة للوفاء بها .
- قيام المنظمة بتصميم نظم إنتاج مرنة تستطيع الاستجابة للتغيرات في طلبات العملاء ورغباتهم .
- تغير نظرة المؤسسة لمورديها كونهم شركات تقوم ببيع منتجاتها لهم إلى شركاء استراتيجيين قادرين على المساهمة في تعظيم قيمة منتجات المؤسسة وخدماتها .
- حرص المؤسسة الدائم على إشراك مورديها وعملائها في تطوير منتجاتها الحالية أو ابتكار منتجات جديدة تلبي احتياجات العملاء.

ثالثا: أنواع سلاسل الإمداد الدولية:

هناك نوعان أساسيان من سلاسل الإمداد يمكن للمؤسسة اعتماد أحدهما بما يتوافق مع احتياجات المؤسسة وإستراتيجيتها وهما:

1. سلسلة الإمداد الفاعلة (المرنة):

يوفر هذا النوع من السلاسل إمكانية تخفيض عدد الطلبيات المتأخرة والمبيعات المفقودة، فضلا على قدرتها على الاستجابة واستيعاب الاختلافات التي تحدث نتيجة تذبذب الطلب أو في حالة تسجيل عطل في التصنيع أو تأخر في عمليات التموين، لذا يرتبط مفهوم هذا النوع من سلاسل الإمداد بعملية التفاعل ما بين المنظمات والأسواق المختلفة، من خلال منظور خارجي يقوم على المرونة، ويعتمد نجاح هذا النوع من السلاسل على مقدرتها على الاستجابة للتغييرات والتقسيمات المستمرة للأسواق العالمية، من خلال جعل تنفيذ سلسلة الإمداد الفاعلة يتضمن النقاط التالية[1]:

- المحافظة على الفاعلية والديناميكية.
- التواجد ضمن نطاق الأعمال المتخصص.
- تبني مفهوم النمو الموجه.
- المرونة بحيث يكون الزبون هو الدافع الأساسي.

[1] منير عزوز، أثر فعالية إدارة سلسلة التوريد على أداء العمليات الإنتاجية في المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة مسيلة، 2018/2017، ص12.

لذا تركز إدارة سلاسل الإمداد الفاعلة على كيفية الاستجابة إلى تغييرات السوق الغير قابل للتنبؤ وتوظيفها لصالحها، من خلال الاعتماد على سرعة التوصيل والنقل والمرونة في الوقت المتاح لإتمام العمليات كما أن هذا النوع من السلاسل يعمل على نشر أساليب وأدوات وتقنيات تكنولوجية جديدة لحل المشاكل غير المتوقعة كما تستخدم سلسلة الإمداد الفاعلة تطبيقات نظم المعلومات، التكنولوجيا وكفاءة تبادل البيانات الالكترونية، من أجل إحراز تقدم سريع يعتمد على المعلومات المتوافرة وبالتالي يمكن لعملية صنع القرار أن تدعم المؤسسة كون سلسلة الإمداد الفاعلة هي عبارة عن أسلوب نظمي يقوم على أساس تكامل جميع أنشطة المؤسسة وأعمالها وتحسين جوانب الإبداع، من خلال الأشكال المتعددة من المنظمات الافتراضية والوحدات الإنتاجية.

2. سلسلة الإمداد الرشيقة:

تعتبر مؤسسة تويوتا أول مؤسسة استخدمت مصطلح "الرشيق "Lean لمساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها في ظل استعمال أقل جهد بشري في أقل وقت وأدنى تكلفة، حيث ظهر ما يسمى بالإنتاج الرشيق" والذي بموجبه تقوم المؤسسة بالسعي نحو معرفة ما ينتظره الزبائن من المنتج النهائي، ومن ثمة تحديد قيمة المنتج بالنسبة للزبون وخارطة الأنشطة التي تؤدي إنتاجه والتخلص من مختلف بقايا العملية الإنتاجية مع ضرورة التأكيد على وجوب تجنب أي تأخير في الإنتاج، مع السماح للعميل بإرجاع المنتج وتوفير المبالغ النقدية المترتبة عن هذا الإرجاع، سعيا لتحقيق الأمثلة من خلال تحسين النظام الإنتاجي باستمرار والبحث عن المشاكل وتحديدها ومن ثم حلها، وعليه فإن سلسلة الإمداد الرشيقة تركز على تدفق القيمة وإلغاء الفاقد والتأكيد على مستوى الجدولة فالغاية الأساسية من هذه الإستراتيجية تكمن في تقليل الفاقد، والقيم غير المضافة المتصلة بالوقت والعمالة والآلات والمساحة والمخزون عبر سلسلة الإمداد مما يمكن المؤسسات من توفير سلع ذات جودة عالية وبكلفة منخفضة[1].

إن الاختلاف بين خصائص كل من سلسلة الإمداد المرنة وسلسلة الإمداد الرشيقة يكمن في كون الأولى تعتمد على التفاعلات السريعة والمرنة مع المتغيرات لتحقيق ميزة الاستجابة لطلبات المستهلكين خاصة غير المتوقعة والطارئة، في حين تركز الثانية على تقليل التكاليف عن طريق التحكم في نظام الإنتاج بالشكل الذي يضمن استمراريته بالعمل.

المطلب الثالث: إدارة سلاسل الإمداد الدولية:

تشمل إدارة سلاسل الإمداد التخطيط والتنظيم والتحكم في تدفق المواد والمعلومات من الموردين إلى العملاء. تهدف إلى تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات، كما تقوم بتقدير الطلب وإدارة المخزون وتحسين عمليات التوزيع.

أولا: مفهوم إدارة سلاسل الإمداد الدولية:

- **تعاريف بعض الباحثين:**

هناك العديد من التعاريف الإدارة سلاسل الإمداد التي أوردها باحثين متخصصين نذكرها في الآتي:[2]

[1] منير عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] عبد الإله روابح، تسيير سلاسل الإمداد وأثره على أداء الشركات النفطية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013-2014، 22.

- يعرف Stefan Seuring (2002) بأنها تكامل الأنشطة المرتبطة بتدفق وتحويل السلع من مرحلة المواد الأولية وحتى المستخدم الأخير، بغرض تحسين علاقات سلسلة التوريد لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.
- ويرى(2013) Zhang Wei & Wu Xiangأن إدارة سلاسل الإمداد تشير إلى النظام الكامل السلاسل الإمداد والذي يشمل التخطيط والتنسيق والتشغيل والرقابة، وتعظيم الاستفادة من مختلف الأنشطة والعمليات بغرض إنتاج المنتجات المناسبة والمطلوبة من قبل الزبائن في الوقت المناسب، وبالكمية المناسبة والجودة المناسبة وفي الدولة المناسبة والموقع المناسب"، وهذا يتطلب رقابة جيدة لجانبين هما:
  - ✓ تدفق المعلومات ورأس المال والخدمات اللوجستية في السلسلة.
  - ✓ الأنشطة الإدارية المستمرة المرتبطة بشراء المواد الخام وتصنيع المنتجات الوسيطة والنهائية والمبيعات، لكل من الموردين والمصنعين والموزعين وتجار التجزئة وحتى الزبائن النهائيين داخل هيكل شامل السلسلة وظيفية.
- ويرى(Ralph G. Kauffman& Thomas A.Crimi)1998: أن إدارة سلاسل الإمداد تمثل مدخل متكامل لإدارة شبكات العرض والتوزيع، بما يجعل عمل السلاسل أفضل وعند تكلفة أقل عنه في حالة إدارة كل قطاع من السلاسل بشكل مستقل، وبطريقة أخرى تعرف بأنها إدارة المواد والخدمات والمعلومات والأموال والوقت، من خلال وبين المؤسسات في علاقاتها التجارية ، بطريقة تحقق أهداف كل منها عند أقل تكلفة.
- أما Robert J. Vokurka (2002) فيرى أن إدارة سلاسل الإمداد تمثل جميع الأنشطة المشاركة في تقديم المنتج، متمثلة في الحصول على المواد الخام وقطع الغيار، والتصنيع والتخزين وتتبع المخزون، مدخلات النظام وإدارة النظام، والتوزيع عبر جميع القنوات التسليم للزبون، ونظم المعلومات اللازمة لمراقبة جميع هذه الأنشطة.

- **تعاريف بعض المنظمات المتخصصة:**

نظرا لأهمية إدارة سلاسل الإمداد في عالم الأعمال، فقد اهتمت بها معظم المنظمات المتخصصة في الدراسات الأكاديمية والتطبيقية في مجال الإمداد وغيره، لدرجة ظهور منظمات متخصصة في دراسات إدارة سلاسل الإمداد، والتي على رأسها في الولايات المتحدة.[1]

– ويعرفها **مجلس إدارة المحاسبة** بأنها "عملية إدارة تدفق المواد والمنتجات التامة من الموردين إلى المستهلكين، وذلك من خلال سلسلة من أنشطة الصنع والتخزين والتوزيع على مدار نقاط تصنيع وتخزين وتوزيع مختلفة.

–وحسب **منظمة إدارة سلاسل الإمداد** فإن إدارة سلاسل الإمداد تتضمن: تخطيط وإدارة كل النشاطات الخاصة بعمليات خلق المصادر والمشتريات ونشاطات الإمداد، كما تتضمن التنسيق والتعاون بين كل الأطراف المشتركة في سلسلة الإمداد من موردين ووسطاء ومقدمو الخدمات والعملاء، وجوهر إدارة سلاسل الإمداد هو خلق التكامل بين الطلب والعرض عن طريق التنسيق بين الشركات لخلق نموذج الإدارة الأعمال العالي الأداء.

[1] علي عبود، علي الرفيعي، عوامل نجاح إدارة سلسلة التوريد ودورها في تحسين أداء العمليات دراسة حالة مصفى النفط في النجف الأشرف، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 12، العراق، 31/12/2016، ص 53.

– ويضيف **مجلس إدارة سلاسل الإمداد**، أن إدارة سلاسل الإمداد تذهب إلى أبعد من إدارة الإمداد، حيث تشمل "إدارة العرض والطلب، والحصول على المواد الخام وقطع الغيار والتصنيع والتجميع والتوزيع عبر جميع القنوات وتسلمها للزبون" .

وفي هذا السياق التعريفي، فإن إدارة سلسلة الإمداد تتميز بالخصائص التالية[1]:

- مقاربة نظمية تعتبر سلسلة الإمداد ككل موحد، وتدير التدفق الكلي لمخزون السلع من المورد إلى العميل النهائي؛
- توجه استراتيجي نحو الجهود التعاونية لمزامنة وتقريب القدرات العملياتية والإستراتيجية وتوحيدها في كيان موحد؛
- التركيز على العملاء لخلق مصادر فريدة لقيمة العملاء، مما يؤدي إلى رضا العملاء.

ثانيا: أهمية إدارة سلاسل الإمداد الدولية:

يمكن أن نحدد أهمية إدارة سلاسل الإمداد في النقاط التالية[2]:

- ✓ إن ممارسة إدارة سلاسل الإمداد صار يمثل خيار حتمي ولا مفر منه للمؤسسات وشركاتها، وهذا لأن المنافسة لم تعد بين المؤسسات التي تنتج وتبيع نفس المنتج، وإنما بين مجموعة المؤسسات التي تشترك في إنتاج منتج أو تقديم خدمة للزبون النهائي، وبالتالي يكون التعاون والتكامل بينها ضرورة حتمية للبقاء والنمو لكل الأطراف.
- ✓ تخفيض التكاليف، وخاصة تكاليف الصفقات التي تتم بين الشركاء التجاريين، من خلال التعاون والتنسيق في مجال تخفيض المخزون والتخطيط والتصميم المشترك للمنتجات الجديدة.
- ✓ تسهيل تبادل المعلومات، من خلال تدفق وانسياب المعلومات بين الشركاء عبر السلسلة، فيحصل كل طرف على المعلومات التي يحتاجها في الوقت المناسب لتخطيط وتنفيذ عملياته، وهو ما يمكن المؤسسات من الحفاظ على درجة عالية من الحساسية تجاه السوق.
- ✓ تساعد على الاستجابة الفعالة نحو متطلبات عدم التأكد الخاصة بالسوق، فالتعاون والتنسيق بين الأطراف في سلسلة الإمداد يقلص مخاطر أعمال الناتجة عن احتمال عدم التزام أي طرف بتعهداته.
- ✓ توفير المعرفة من خلال تنوع الطرق والعمليات والتقنيات والأنظمة التي يمكن استخدامها في إدارة سلسلة الإمداد مما يساعد على تحسين أداء سلسلة الإمداد.
- ✓ تحديد مجالات التحسين المحتملة من خلال تبادل المعلومات والاقتراحات بين أطراف سلاسل الإمداد لحل المشكلات لدى كل طرف، وهو ما يجعل المنتج النهائي أعلى جودة، وهذا لأن المواد والعمليات التي تطلبها إنتاجه تم التعاون بين المؤسسة والموردين على إدخال كل التحسينات الممكنة فيها.
- ✓ تحسين الموقف التنافسي للمؤسسة، حيث تعتبر الإدارة التكاملية والتعاونية لسلاسل الإمداد مصدر للتفوق على المنافسين في سلاسل إمداد أخرى.

---

[1]Mentzer, W. Dewitt, J.S. Keeber, S. Min, N.W. Nix, C.D. Smith et Z.G. Zacharia, Defining the supplychain management, Journal of Business Logistics, 22(2), 2001. Pp ; 7-10

[2]علاء محمد البتانوني، تأثير الربط والتكامل بين ممارسات إدارة سلسلة التوريد وإدارة التكاليف الاستراتيجية على دعم القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال الصناعية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، مصر، يونيو 2014، ص 228.

- ✓ ضمان التدفق غير المتقطع للمواد والمكونات والخدمات من وإلى المؤسسات وبأقل التكاليف وبالجودة المطلوبة، مما يسمح باستمرار النشاط لدى كل الأطراف.
- ✓ عدم الحاجة لمخزون أمان كبير، والتحسين المستمر للجودة، وهذا لأن التعاون والتنسيق في إدارة أنشطة وعمليات السلسلة ينفي الحاجة للمخزون، حيث يحصل كل شريك على احتياجاته في الآجال المطلوبة.
- ✓ توفير المعرفة من خلال تنوع الطرق والعمليات والتقنيات والأنظمة التي يمكن استخدامها في إدارة سلسلة الإمداد مما يساعد على تحسين أداء سلسلة الإمداد.
- ✓ تقييم التغييرات وإجراء التعديلات حسب الحاجة، وممارسة التحسين المستمر من خلال مراجعة الأداء الدوري وتحليل القيمة على مستوى سلسلة الإمداد بشكل تعاوني.
- ✓ تنفيذ إدارة سلسلة الإمداد بعد متطلب لا غنى عنه تجاه المسئولية الاجتماعية للمؤسسة نحو كافة الشركاء الذين تربطهم علاقات تجارية معهم، إضافة للتعاون على خدمة المجتمع.

ثالثا: أنشطة إدارة سلاسل الإمداد الدولية:

تسعى إدارة سلسلة الإمداد كفلسفة إدارة إلى مزامنة وتقارب القدرات التشغيلية والإستراتيجية داخل المؤسسة وتوحيدها إلى قوة سوقية تجذب العملاء؛ وذلك بتوجيه أعضاء سلسلة الإمداد إلى التركيز على تطوير حلول مبتكرة لخلق قيمة لمستهلك.

عند تبني فلسفة إدارة سلسلة الإمداد يجب على المؤسسة أن تركز على ممارسات إدارية تسمح لها بالتصرف بشكل متسق مع هذه الفلسفة وبناء عليه، ركز العديد من الباحثين على الأنشطة التي تشكل إدارة سلسلة الإمداد[1]:

- **الممارسات المتكاملة:** لكي تكون المؤسسة فعالة بشكل كامل في بيئة تنافسية يجب عليها توسيع أنشطتها المتكاملة لتشمل العملاء والموردين. ويشار إلى هذا الامتداد للممارسات المتكاملة باسم إدارة سلسلة الإمداد، وفي هذا الصدد تتحول فلسفة إدارة سلسلة الإمداد إلى تنفيذ إدارة سلسلة الإمداد، ويتم ذلك من خلال الأنشطة التي تنفذ الفلسفة والتي تترجم في جهد منسق يسمى إدارة سلسلة الإمداد بين شركاء السلسلة (الموردون شركات النقل المصنعين...) بهدف الاستجابة الفعالة لاحتياجات العميل النهائي؛
- **مشاركة المعلومات بشكل تعاوني:** إن مشاركة المعلومات بشكل تعاوني مطلوبة بين أعضاء سلسلة الإمداد لتنفيذ إدارة سلسلة الإمداد، خاصة لعملية التخطيط والمراقبة. كما يجب التأكيد على تحديث المعلومات بشكل دوري بين أعضاء سلسلة الإمداد من أجل الإدارة الفعالة لسلسة الإمداد؛
- **مشاركة المخاطر والمنافع بشكل تعاوني:** تتطلب الإدارة الفعالة لسلسة الإمداد تقاسم المخاطر والمنافع بشكل يحقق الميزة التنافسية، ويكون ذلك على المدى الطويل؛
- **التعاون (التعاضد):** التعاون بين أعضاء سلسلة الإمداد ضروري من أجل إدارة فعالة للسلسلة. ويكون التعاون في الأنشطة المتماثلة أو المكملة، ويبدأ التعاون بالتخطيط المشترك وينتهي بالرقابة المشتركة على الأنشطة لتقييم أداء أعضاء سلسلة الإمداد؛

[1]Mentzer, W. op. Cit. p : 2001. Pp : 8-10

●**الهدف الموحد، والتركيز الموحد لخدمة العملاء**: لكي تنجح إدارة سلسلة الإمداد يجب أن يكون لجميع أعضاء سلسلة الإمداد نفس الهدف ونفس التركيز على خدمة العملاء، إن إرساء نفس الهدف ونفس التركيز بين أعضاء سلسلة الإمداد هو شكل من أشكال تكامل السياسات. حيث تهدف العلاقات الناجحة إلى دمج سياسة سلسلة الإمداد، مع السعي إلى مستوى من التعاون يتيح للمشاركين أن يكونوا أكثر فاعلية عند مستويات تكلفة أقل. ويمكن تحقيق تكامل السياسات إذا كانت هناك ثقافات وأساليب إدارية متوافقة بين أعضاء سلسلة الإمداد؛

●**تكامل العمليات**: يحتاج تنفيذ إدارة سلسلة الإمداد إلى تكامل العمليات ابتداءاً من تحديد المصادر إلى الإنتاج والتوزيع عبر سلسلة الإمداد؛

●**البناء والحفاظ على علاقات طويلة الأجل بين الشركاء**: تتشكل سلسلة الإمداد من سلسلة من المؤسسات.

وبالتالي فإن الإدارة الفعالة للسلسة تتطلب من الشركاء بناء والحفاظ على علاقات طويلة الأجل بناء على ما سبق، يمكن عرض نموذج إدارة سلسلة الإمداد الموضح في الشكل 2

يمكن تصور سلسلة الإمداد على أنها خط أنابيب، حيث يوضح الشكل منظر جانبي، ويظهر اتجاه تدفقات سلسلة الإمداد المتمثلة في المنتجات الخدمات الموارد المالية، المعلومات المرتبطة به التدفقات والتدفقات المعلوماتية للطلب والتنبؤات. كما يبين الشكل أن الوظائف الأساسية للمؤسسة والمتمثلة في التسويق البيع البحث والتطوير التنبؤ الإنتاج الشراء، الإمداد تكنولوجيا المعلومات التمويل وخدمة العملاء، تقوم بإدارة هذه التدفقات من موردي المورد إلى العميل النهائي لتوفير القيمة وإرضاء العميل. ويوضح الشكل الدور الحاسم لرضاء العميل لتحقيق الميزة التنافسية والربحية للمؤسسات بشكل فردي وللسلسة ككل. ولفهم هذا النموذج بشكل متكامل يجب معرفة دور وظائف المؤسسة بشكل فردي، وكيف يتم التنسيق بين الوظائف وبين المؤسسات في سلسلة الإمداد يتضمن التنسيق بين الوظائف دراسة وفحص دور كل من: الثقة، الالتزام المخاطر والاعتماد علة قابلية التنسيق والمشاركة الوظيفية الداخلية. كما يتضمن التنسيق بين المؤسسات الانتقال أو التحول الوظيفي داخل سلسلة الإمداد، دور مقدمي الخدمات، كيفية إدارة العلاقات بين المؤسسات والقدرة على البقاء لمختلف هياكل سلسلة الإمداد.

الشكل 02: نموذج إدارة سلسلة الإمداد

المطلب الرابع: تأثير الرقمنة على سلاسل الإمداد العالمية:

أصبحت الرقمنة العامل الأهم والعنصر الثوري الأشمل في الاقتصاد العالمي، حيث لعبت دورًا حيويًا في زيادة عائدات القطاعات الاقتصادية، وتحسين كفاءتها وفاعليتها، وتسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030م، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال تفعيل الرقمنة في جميع القطاعات على مستوى العالم. [1]

وعندما نتحدث عن الرقمنة، لا بد من التطرق إلى تقنية الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت الأهم والأكثر جدلاً في العصر الحالي. وقد نمت هذه التقنية بفضل انتشار وتوسع ممارسات الرقمنة، وزيادة حجم ودقة البيانات. ودخلت الرقمنة عالم سلاسل الإمداد، القطاع الذي أصبح محط جدل كبير في وقتنا الحالي، خاصة بعد تأثير جائحة كوفيد-19، وتشهد سلاسل الإمداد تقلبات واضطرابات واسعة، مما دفعنا في هذا المقال إلى استكشاف تأثير الرقمنة على هذه السلاسل العالمية.

بدأت عملية التحول الرقمي تلقى اهتمامًا كبيرًا من قبل المنظمات في جميع أنحاء العالم، نظرًا للفوائد الهائلة التي توفرها. وتُمكِّن رقمنة سلاسل الإمداد الاستفادة القصوى من التقنيات الرقمية لتخطيط وتنفيذ المعاملات والاتصالات والإجراءات. كما أصبحت رقمنة سلاسل الإمداد ضرورة حتمية، ليس فقط من أجل مرونة سلسلة الإمداد، ولكن أيضًا من أجل تعزيز نمو حجم الأعمال. حيث أكد محللو شركة "ماكينزي" أن رقمنة سلاسل الإمداد يمكن أن تسهم في زيادة أرباح الشركات بنسبة 3.2% سنويًا ونمو إيراداتها بنسبة 2.3% ومع ذلك، لا تزال العديد من المنظمات تتردد في اتخاذ خطوات نحو اعتماد التقنيات لتعزيز الأداء التشغيلي لسلاسل الإمداد الخاصة بها. ويُظهر تقرير حديث صادر عن ''Gartner'' أن حوالي 50%من المنظمات العالمية الكبرى ستستثمر في التقنيات لتحسين رؤية سلسلة الإمداد، وهذا يعني أن الـ 50% الأخرى والشركات الصغيرة لن تمضي قدمًا في أي رقمنة مؤثرة لسلسلة الإمداد في المستقبل القريب.

[1]. https://insight.oceanx.sa اطلع عليه بتاريخ 2024/06/14، على الساعة 16:14

شهدت سلاسل الإمداد العالمية تأثيرًا عميقًا جراء التحول الرقمي، حيث أسهمت هذه التقنيات في تحول النماذج التقليدية للأعمال إلى نماذج حديثة تتميز بفاعلية وكفاءة أكبر في مختلف القطاعات، فيما يلي بعض الطرق والمحاور الرئيسية التي أثرت بها الرقمنة على سلاسل الإمداد العالمية:

- **زيادة الرؤية والشفافية:** تمكن المنصات الرقمية الحديثة من تتبع البضائع في الوقت الفعلي عبر سلاسل الإمداد، مما يساعد الشركات في مراقبة حركة المنتجات وتحديد الاختناقات وتحسين العمليات، كما تعمل المنصات الرقمية على تسهيل التواصل ومشاركة البيانات بشكل أفضل بين شركاء سلسلة الإمداد، وتساعد هذه الشفافية في اتخاذ قرارات أكثر استنارة والاستجابة بسرعة للاضطرابات[1].
- **تحسين كفاءة سلسلة الإمداد:** تتيح التحليلات المتقدمة وخوارزميات التعلم الآلي للشركات تحليل البيانات السابقة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية فيما يخص اتجاهات سلاسل الإمداد، مما يساعد على التنبؤ بالطلب المستقبلي وإدارة المخزون وتحسين كفاءة سلسلة الإمداد بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك أدت الرقمنة إلى أتمتة عمليات سلاسل الإمداد المختلفة، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء اليدوية وتحسين الكفاءة، تساهم الأنظمة الآلية لمعالجة الطلبات وإدارة المخزون والخدمات اللوجستية في توفير التكاليف.
- **إدارة المخازن:** تعمل الرقمنة على تمكين المستودعات الذكية بتقنيات مثل "RFID" وإنترنت الأشياء والأتمتة، وينتج عن ذلك تقليل نفاد المخزون، وانخفاض التكاليف، من خلال البيانات والتحليلات في الوقت الفعلي، يمكن للشركات التحرك نحو نموذج المخزون المبني على الطلب، مما يقلل من المخزون الزائد ويحسن الاستجابة لتغيرات السوق بشكل تلقائي.
- **الاستدامة:** تشير استدامة سلسلة الإمداد إلى جهود الشركات للنظر في التأثير البيئي والبشري لرحلة منتجاتها عبر سلسلة الإمداد، بدءًا من مصادر المواد الخام وحتى الإنتاج والتخزين والتسليم، والهدف هو تقليل الضرر البيئي الناجم عن عوامل مثل استخدام الطاقة واستهلاك المياه والنفايات مع إحداث تأثير إيجابي على الأشخاص والمجتمعات، وتضاف هذه المخاوف إلى المخاوف التقليدية المتعلقة بسلسلة الإمداد الخاصة بالشركات بشأن الإيرادات والأرباح.

[1] https://insight.oceanx.sa ، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/14، على الساعة 16:14.

خلاصة:

في النهاية، يمكن القول إن إدارة سلاسل الإمداد الدولية تعتبر عنصرا أساسيا في نجاح الشركات العاملة على المستوى العالمي. فهي تساهم في تحقيق التنسيق والتكامل بين الشركات والجهات المعنية في مختلف دول العالم، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات والخدمات. وبتطبيق مبادئ إدارة سلاسل الإمداد الدولية بشكل فعال، يمكن للشركات تحقيق ميزة تنافسية قوية وتحقيق نجاح مستدام في سوقها العالمي.

المبحث الثاني: مدخل للصناعات التقليدية:

نظرا للتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي، والتي سمحت بروز توجهات اقتصادية جديدة تهدف إلى بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مرنة وقادرة على تجاوز وبشكل أفضل وواضح نتائج الأزمات الظرفية .ففي الوقت الذي عرفت فيه التجمعات الاقتصادية والصناعية الكبرى تقلصا في نشاطاتها ومحدودية فرص التنقل جراء انعكاسات الأزمات الاقتصادية، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، والصناعات التقليدية والحرفية بصفة خاصة تتميز بنمو مستمر بفضل إستثمار غير مكلف ومحدث لفرص العمل، والمعالجة هذه الصناعات التقليدية والحرفية يفترض منا الفهم الجيد لطبيعتها والتعرف الدقيق لخصائصها وأنواعها وأهميتها وقبل ذلك يجدر بنا التطرق للمفاهيم الأساسية لهذه الصناعة.

المطلب الأول: ماهية الصناعات التقليدية:

الصناعات التقليدية هي إنتاج حضاري لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية وبين بيئتها الطبيعية وبينها وبين المجتمعات الأخرى، وهي مكون أصيل للذاكرة الحضارية –خاصة في شقها التقني –ورصيد ومخزون للخبرات الحياتية والإمكانات الإنتاجية الذاتية المتاحة داخل كل مجتمع محلي.

أولا: تعريف الصناعات التقليدية:

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة(CCI) :**

عرفت منظمة اليونسكو والمركز العالمي للتجارة الصناعة التقليدية في ندوة الحرف والسوق العالمي المنعقد في 08 أكتوبر 1997 بمانيلا بالقلبين الحرف التقليدية كالآتي[1]: "يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي، هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميزة والتي يمكن أن تكون نفعية جمالية فنية إبداعية ثقافية زخرفيه رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تؤدي دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا"

- **تعريف المنظمة الدولية للعمل:(OIT) :**

حسب التصنيف الدولي للمهن (CITP) الصادر في سنة 1988 والمنشور في سنة 1991، يصنف الحربي في المجموعة السابعة للمهن ويعرف كالاتي: «تطلق تسمية الحربي وعمال المهن ذات الطابع الحرفي على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها، التي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو للوصول إلى المنتجات ذات الجودة ويصنفون إلى:

[1] بن الصديق نوال، التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب جديد، دراسة انثروبولوجية بمنطقة تلمسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص أنثروبولوجيا التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، السنة الجامعية 2013/2012، ص 08.

-حرفيو وعمال مهن الاستخراج والبناء.

-حرفيو وعمال مهن التعدين وآلات البناء.

-حرفيو وعسال الهندسة الدقيقة ومهن الفن والصباغة وما شابهها.

-حرفيو وعمال مهن أخرى ذات طابع حرفي.

➢ **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO** :

قسمت منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة الحرف اليدوية إلى ثلاثة أقسام وهذا وفقا للسوق المستهدف وهي:

- **الحرف التقليدية الجميلة:** هي التي تعبر منتجاتها عن الخصائص العرقية والتراث التقليدي حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه تنتج بالوحدة وتنصف ضمن الإعمال الفنية.
- **الحرف التقليدية:** وهي حرف تستخدم أساليب تقليدية وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا باستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجية.
- **الحرف التجارية:** تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا ومكيفة حسب احتياجات وأذواق السوق بدرجة عالية.
- **الحرف المصنعة:** وتخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية، تنتج بأحجام كبيرة.[1]

➢ **تعريف الاتحاد الأوروبي UE**:

قامت اللجنة الأوروبية في نوفمبر 2001 باقتراح منهجية اقتصادية وإحصائية متخصصة للمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الحرفي في الاتحاد الأوروبي جاءت هذه المنهجية بعد دراسة منهجية للعناصر المشتركة المستخدمة في تحديد تعريف إحصائي للمؤسسة الحرفية يسمح بتحديد وبشكل متجانس عددها وكذا جمع بيانات قابلة للمقارنة في كل الدول المعنية، وتتمثل هاته العوامل في:

-الوضعية القانونية للمؤسسة.

- المهنة الممارسة داخل المؤسسة

-الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات عدد العاملين[2].

[1]بن الصديق نوال، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]بن العمودي جليلة، استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010، دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي SPL-لحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص

ثانيا: خصائص الصناعات التقليدية:

للصناعة التقليدية مميزات اقتصادية تميزها عن باقي القطاعات الأخرى نوجز أهم هذه المميزات الخاصة بالصناعة التقليدية في الصفات الأربعة التالية[1]:

- **كثافة العمالة وضعف رأس المال:**

أن من مميزات هذا القطاع أنه يوفر فرص عمل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة دون اللجوء تعبئة رأسمال كبير ومهما اختلفت نشاطات الصناعة التقليدية فهي تعتمد على عمالة مكثفة والنسبية بين الرأسمال والعمالة متدنية جدا، فقطاع الصناعة التقليدية يستهلك أقل رأسمال مقارنة بقطاعات الإنتاج الأخرى وهذه ميزة ذات أهمية خاصة عند البلدان ضعيفة الرأسمال إذ يعتبر هذا القطاع مصدرا قويا لتوفير فرص العمل خاصة في البلدان التي تكثر فيها آفة البطالة.

- **تكلفة الدخل من العملة الأجنبية للصناعة التقليدية أقل مقارنة بالصناعات الأخرى:**

يساهم هذا القطاع بشكل عام في تحقيق الخل من العملة الأجنبية فهو مزود للعملة الصعبة ويرجع هذا تكونه قطاعا يحقق قيمة مضافة عالية مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى إلى جانب أن الموارد المستخدمة في إنتاج الحرف أرخص من تلك التي تستخدم في إنتاج السلع الأخرى الموجه للتصدير.

- **أهمية القيمة المضافة في تدني تكلفة الدخل المحقق من العملة الأجنبية :**

أن ارتفاع القيمة المضافة لمنتجات الصناعة التقليدية يجعل صافي الدخل من العملة الأجنبية أكبر بكثير مما يخففه غالبا ما تساوي 100% لأن هذه الحرف تعتمد كثها على استهلاك المواد الأولية المحلة فقد جاء في دراسة أن التصدير بدولار واحد للمنتجات التقليدية يعني أنه تم كسب دولار واحد صافي مقارنة بصادرات المنتجين الآخرين الذين تعتبر صادراتهم بدولار واحد معناه أن صافي الدخل من العملة الأجنبية أقل بكثير من دولار واحد بسبب المواد المستخدمة في إنتاج تناك السلع والتصدير بدولار واحد من الحرف التقليدية تزيد قيمته 30 إلى 50% عن صادرات المنتجين الآخرين بنفس القيمة فإذ أجرينا التعديلات بالنسبة لصافي الدخل من العملة الأجنبية فسوف يتضح أن دور هذا القطاع في تحقيق الدخل بالعملة الأجنبية أكثر بكثير مما تعكسه الإحصائيات الرسمية عن صادرتها.

فإذا اعتبرنا أن صافي الدخل من العملة الأجنبية هو الفرق ما بين صادرات وواردات القطاع وإذا علمنا أن واردات قطاع الصناعة التقليدية من الخارج تكاد تنعدم وهذا لاستخدام مدخلات محلية فإننا نصل إلى أن صافي الدخل من العملة الأجنبية في هذا القطاع مرتفعة جدا مقارنة بالصناعات الأخرى التي تستورد مواد أولية من الخارج .

- **تدني تكلفة الموارد المستخدمة في إنتاج أن تكاليف الموارد المستخدمة محليا في إنتاج الصناعات التقليدية:**

إن تكاليف الموارد المستخدمة محليا في إنتاج الصناعات التقليدية أقل بكثير من التكاليف التي تتطلبها الصناعات الأخرى وهذا يرجع إلى الأسباب التالية:

– إذا قلنا إن الصناعات التقليدية معروفة بكثافة عمالتها ذلك لأنها تحتاج إليها أكبر من احتياجاتها للرأسمال وبالنظر إلى أن اليد العاملة المحلية أرخص من الرأسمال فان تكلفة الموارد المحلية للحرف التقليدية أقل أيضا.

– تدني تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة المستخدمة في إنتاج الحرف مقارنة باليد العاملة المستخدمة لدى المنتجات الأخرى.

[1] مرجع نفسه، ص 06.

- **صعوبة تنميط منتجات الحرف التقليدية:**

أن هدف التنميط للمنتجات يمثل في تحديد المعايير والمقاييس التي تجعل المنتجات متجانسة من مختلف الأبعاد: الاستعمال الشكل الأسلوب الفني السعر النوعية، وفي حالة الصناعات التقليدية تجد أن هناك ارتباط ايجابي بين التنميط والمنتجات ذات القيمة الاستعمالية على عكس من ذلك بعد علاقة الارتباط سلبية بين التنميط والمنتوج التقليدي الفني حيث كلما كان ذا قيمة استعمالية كلما كان قابلا للتنميط وكلما زادت قيمته الفنية كلما صعب تنميطه وكلما كان المنتوج التقليدي ذا شكل معقد وأسلوب دقيق كلما كانت كلفته كبيرة وكان سعره أقل قابلية للتنميط. وترجع صعوبة تنميط الصناعات التقليدية الفنية للبعد الفني للمنتوج الذي يرتبط بأفكار وثقافة وهوية الحرفي. وتعتبر اللمسات الفنية للمنتوج من بين العوامل التي يتركز عليها المستهلك العام والمستهلك السياحي على الخصوص.

فالتنميط يخص عادة الجوانب التقنية للمنتوج التقليدي وهي التي تخص طبيعة للمواد الأولية المستعملة، الألوان، تقنيات الصنع، وغيرها من الجوانب التي تحدد الأشكال والرموز الفنية.

- **إمكانية تشخيص منتجات الصناعة التقليدية:**

أن من مميزات منتجات الصناعات التقليدية هي أنها تستطيع أن تكون مشخصة لأن عمل الحربي هو يدوي ويكفي الطلب منه المواصفات الموجودة في منتوج معين، فمثلا يمكن طلب زربية غرداوية أو تلمسانية كبيرة أو صغيرة ويمكن أيضا الجاز أطباق أو مزهريات بالأسلوب الفني الأندلسي كما يمكن انجازها بالأسلوب الفني و هذا الأخير أصبح مطلوبا في الخارج وأمثلة كثيرة عن هذه المطالب التي ليس لها حدود، مما يمكن القول أن إمكانية تشخيص المنتجات التقليدية تعطى لنا فكرة عن إمكانية الاستجابة للطلب الأجنبي المتصف بالتغير السريع.[1]

ثالثا: أهمية الصناعات التقليدية:

بات قطاع الصناعة التقليدية والحرف يحتل مكانة هامة في بلادنا نظرا لدوره الفعال على مختلف الأصعدة:

1- على الصعيد الثقافي والحضاري:

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف لدى كل شعوب العالم أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية، لأنها تميز خصوصية المجتمع وهويته وأصالته كما تعبر عن تراكمات النتاج الحضاري الإنسان المنطقة الذي تفاعل مع الطبيعة بمقدراتها المحلية مبرزا قدراته الإبداعية في إنتاج ما هو بحاجة إليه للاستعمالات اليومية أو الموسمية المتراكم عير السنوات الذي ساهمت فيه الأجيال السابقة والمتعاقبة بلمساتها الإبداعية المتراكمة عبر العصور المتعاقبة .

وبالتالي بعد الحفاظ على الصناعة التقليدية هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد كما يعد عنوانا للشخصية المعنوية لكل أمة، مما جعل كل دول العالم منها الجزائر تولي أهمية كبيرة لهذا العنصر الحضاري من خلال التوجه العام للدولة.

2- على الصعيد الاجتماعي:

يستطيع قطاع الصناعات التقليدية إمتصاص البطالة وخلق فرص العمل وهذا للوسائل البسيطة التي يحتاجها الحرفي في عمله ليمارس أي نشاط كما بإمكان القطاع أن يشكل نسيجا اقتصاديا للأسر المسجة مما سيؤثر إيجابيا شبكة العائلات الاجتماعية من خلال رفع المستوى المعيشي. كما للقطاع دور كبير في التكفل بالشباب مما يجعله مسالما في الحفاظ على هذه الفئة من كل أشكال الأعراف.

[1] بن العمودي جليلة، مرجع سبق ذكره، ص07.

3- على الصعيد الاقتصادي:

يمتلك القطاع ميزة تنافسية كبيرة للخصوصية التي يتميز بها المنتوج الحربي من منطقة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر مما يجعل قابلية التسويق مضمونة في حال احترام المقاييس والجزائر بتنوع وثراء منتوجها الحرفي التابع من تنوع وثراء الثقافات المحلية بإمكان أن يحمل القطاع رافدا اقتصاديا كبيرا لجلب الموارد المالية كنظيرتها في الدول الأخرى ففي أوروبا يصل قيمة التبادلات التجارية في القطاع إلى أكثر من 10 ملايير أورو وإيران وحدها تصل مداخيلها في مجال صناعة الزرابي إلى 4 ملايير دولار سنويا كما تشكل الحرف أحد أهم الركائز لبناء الاقتصاديات المتوازية فالحرف الصغيرة تشكل قاعدة الاقتصاد.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تبدأ بالمؤسسات الحرفية الصغيرة، وبإمكان للمؤسسات الحرفية أن تؤدي دورا كبيرا في الإنتاج المحلي والدخل العام بفضل انتشارها الكبير وحاجة المواطن لها سواء فنية، تقليدية أو إنتاج مواد (خبازة، نجارة) خدمات (صيانة، بناء).

بالإضافة إلى القدرة الكبيرة في امتصاص البطالة بعد مطلبا للمجتمع لاقتناء حاجته الأساسية اليومية فلا يمكن الاستغناء عليه في مختلف مفردات الحياة اليومية وبالتالي بعد الارتقاء به من خلال تحسين جودة المنتوج سلعة أو خدمة هو تحسين للمستوى احتراما للمستهلك وارتقاء بذوقه[1].

المطلب الثاني: تشخيص قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر:

الجزائر هي إحدى دول المغرب العربيّ، وتقع في شمال القارة الإفريقية، ولها سواحلٌ طويلةٌ على البحر الأبيض المتوسط، وتتميز الجزائر باتساع مساحة أراضيها على الرغم من أنّ أغلبها مناطق صحراويةٌ قاحلةٌ، ممّا أكسبها تنوعا سكانيّاً كبيراً وهذا التنوّع والاختلاف انعكس على القطاعات الاقتصادية خاصّةً فيما يتعلق بالحِرَف القديمة والصناعات التقليدية فسكان المناطق الساحلية اشتهروا بصناعاتٍ تختلف عن صناعات أهل الواحات أو الصحراء فلكلّ بيئةٍ مستلزماتها الحياتية.

أولا: تعريف الصناعة التقليدية في الجزائر:

- **التعريف الجزائري للصناعة التقليدية:**

تم تعريف الصناعة التقليدية في الجزائر بمقتضى الأمر رقم (01-96) الصادر في 10 جانفي[2]1996، الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية وقد عرفها هذا الأخير في المادتين 5 و6 كما يلي:

"الصناعة التقليدية هي نشاط إنتاج أو إبداع، أو تحويل، أو ترميم فني، أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، ويمارس بصفة دائمة ورئيسية، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، ويكون هذا النشاط إما فردي أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية أو ضمن مقاولة للصناعة التقليدية"

وتنقسم الصناعة التقليدية حسب مجالات نشاطاتها إلى[3]:

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية: هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة تميز بالأصالة والإبداع والطابع الانفرادي.

---

[1] http://www.cambatna.com/2012-04-19-20-39-28/2012-04-10-20-45-46.html ;le 07/04/2024 à 14h00

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2005، الأمر رقم 10196 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 يناير 1996، المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ص 35.

[3] مرجع نفسه، ص ص 36،37.

–الصناعة التقليدية لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية النفعية الحديثة:هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا، وتوجه للعائلات والصناعة والفلاحة.

–الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: هي مجمل الأنشطة التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني.

وعموما يمكن التمييز بين صنفين من الصناعة التقليدية:

- **منتوج حرفي نفعي:** وهو منتوج يستخدم للاستعمال العادي:
- **منتوج حرفي فني:** وهو منتجات تدخل عليها رسومات نقوشات مميزة، مستمدة من حضارات غابرة للمجتمع، تستخدم للتزيين والاستعمال في المناسبات.

- **التعريف المعتمد في الجزائر:**

قبل صدور الأمر رقم 96-2001 المؤرخ في 10/01/1996 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع من النشاط، وبصدوره نصت المادة 05 من هذا الأمر على أن: «الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط، أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي ويمارس بصفة رئيسية ودائمة"[1]

بعد التطرق لأهم تعاريف للصناعة التقليدية على المستوى الدولي ينضح لنا انه على الرغم من اختلاف المفاهيم إلا أنها تشترك فيما يلي:

–ارتباطها بالعمل اليدوي للمعتمد على المهارات البدوية حتى ولو كانت هذه المهارات هي محصلة مهارات ودقة.

– القيمة الجمالية والنفعية لمنتجاتها والتي تعبر عن الموروث الثقافي والتقليدي للبلد

وبالتالي فالصناعة التقليدية والحرف هي قطاع مكون من هيئة كبيرة ومركبة من العديد من عائلات المهن ذات الطابع غالبا يدوي تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الاقتصادية، بالإضافة لكونها تعبر عن الهوية والتقاليد والتراث فهي تساهم في الحفاظ على قيم المجتمع، كما أنها قطاع مشغل لليد العاملة ومصدرا لإنشاء الثروة.

ثانيا: مراحل تطور الصناعة التقليدية في الجزائر:

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض تحسين أداء النظام الإنتاجي وإنشاء مجموعة من الهياكل تسمح بالتلاؤم مع متطلبات المجتمع الجديدة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بالإستثمار المباشر، أو عن طريق تطوير القطاع بوضع مجموعة من الشروط الخاصة بالتقييس التكوين والتنظيم التجاري، أو عن طريق إرشاد عمل الوحدات الإنتاجية من خلال الجباية القروض والأسعار ... ولتحليل السياسة المتبعة لتطوير قطاع الصناعة التقليدية، نقسم مراحل تطورها إلى أربعة كما يلي:

1. **المرحلة الأولى(1962–1969):**

كان تدخل الدولة في قطاع الصناعة التقليدية جد محدود، حيث لم يعتبره أولوية تنموية خاصة في ظل الصعوبات التي كان يعاني منها، وكانت أهدافه مقتصرة فقط على ما يلي: إحياء بعض القيم الثقافية والجمالية، والمساهمة في تنمية التشغيل في بعض المناطق النائية، خاصة وأن مناصب الشغل في القطاع لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة. ولتحقيق هذه الأهداف تم إتباع السياسات التالية:

[1] دليل الحرفي، مفاهيم عامة حول الصناعة التقليدية، غرفة الصناعة التقليدية والحرف، قالمة، ص 07.

❖ **الإمكانيات التنظيمية:** في سنة 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للصناعة التقليدية« ONATA »[1]، وأوكلت له مهام التدخل في محيط وحدات الإنتاج التقليدية، بتسويق منتوجاتها المساعدة في جانب التموين ومراقبة نوعية المنتوجات خاصة تلك الموجهة للتصدير وتم إلحاق القطاع بوزارة الشباب والرياضة والسياحة، كما أنشئ مركز للمساعدة التقنية للصناعة التقليدية « CATA »[2]مكلف بالمساعدة التقنية للحرفيين في جانب وسائل الإنتاج والإمكانيات[3]، ثم أنشئت مديرية الصناعة التقليدية والحرف تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة سنة 1965، مكلفة بتطوير مؤسسات الصناعة التقليدية، وتطوير كل أشكال التعاون الإنتاجي الحرفي[4].

❖ **الإمكانيات المالية:**قبل الاستقلال وفي سنة 1961، تم وضع آلية لمنح القروض للحرفيين، عن طريق المجلس الجزائري للقرض الشعبي، وقد خصص له مبلغ يقدر بخمسة مليون دينار، وتمنح ثلاث أنواع من القروض وهي: قروض بفائدة منخفضة، إجازات للتجهيز غير معوضة، قروض خاصة بوسائل الإنتاج.

إلا أنه تم إلغاء هذه الآلية سنة 1963، وأصبحت وحدات الصناعة التقليدية مثل الوحدات الصناعية الأخرى مطالبة باللجوء إلى نظام القروض التقليدي لدى البنوك، وهذا يبين التهميش الذي تعرض له في هذه الفترة.

2. المرحلة الثانية(1970–1981):

عرفت هذه المرحلة زيادة معتبرة في الموارد المالية الجزائرية، هذا ما سمح للدولة وعزز رغبتها في زيادة سيطرتها على المجال الاقتصادي وقد أثر ذلك على الصناعة التقليدية من جانبين:

❖ **التحكم المباشر في محيط وحدات الإنتاج للصناعة التقليدية:** وقد تحققت هذه السيطرة من خلال ما يلي:

- **المؤسسة الوطنية للصناعة التقليدية" SNAT "**[5]: أنشئت تحت وصاية وزارة الصناعة في أوت 1971، وقد كلفت بمهام (ONATA) مع توسيعها، بهدف تطوير الصناعة التقليدية ذات النوعية الرفيعة، وبالتالي تنمية صادراتها، ولتسهيل مهمة المؤسسة تم تزويدها بدور للصناعة التقليدية، وهي عبارة عن مراكز التسويق المنتجات.
- **إنشاء ورشات إنتاجية:** في مختلف الميادين الطرز الحلي، السلل، المغاربيات، الخزف والفخار كما تحققت السيطرة من خلال مؤسسات عمومية على المستوى الولائي تسير من قبل الجماعات المحلية، وهي مؤسسات متخصصة حسب قطاعات النشاط، تخضع هذه الوحدات لنظام اقتصادي مثل الذي تخضع له مختلف المؤسسات العمومية في مجال الجباية التمويل والجمارك، في حين كان القطاع يحتاج إلى أدوات تمويل خاصة نظرا لهشاشته الاقتصادية[6]
- **هياكل أخرى لتطوير القطاع:** وهي عبارة عن تعاونيات تقليدية مسيرة من طرف مؤسسة زراعية، ما يسمح بتقليص نفقات التسيير. وقد أضيفت سنة 1973، الحرف المديرية الصناعة التقليدية بعدما كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية (ONPI)[7]

---

[1]ONATA : Office National de l'Artisanat Traditionnel.
[2]CATA : Centre d'Aide Technique pour l'Artisanat.
[3]Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, op.cit., p 28.
[4]بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2007، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، (لم ينشر)، ص 05.
[5] SNAT : Société Nationale de l'Artisanat Traditionnel.
[6] Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, ibid., pp 31-36.
[7] ONPI : Office National de la Propriété Industrielle.

❖ **التدخل في تطوير إمكانيات الإنتاج العمومية بوضع سياسة إستثمارية للقطاع:** تم التوجه لتشجيع الإستثمار في القطاع بغرض التوسع في التشغيل وعدالة أحسن في تقسيم العمل، بغرض تصحيح الآثار السلبية الناتجة عن الحيازات الصناعية التي تميزت بتركيز رأسمالي كبير، وتكاليف ضخمة لإنشاء مناصب الشغل، في حين الإستثمار في قطاع الصناعة التقليدية جدير بإنشاء مناصب عمل بتكاليف ضئيلة، بغرض إحياء الاقتصاديات المحلية التي بقيت بعيدة عن المشاريع الإستثمارية الضخمة.

وبالتالي في الفترة ما بين (1967-1973) ومن خلال مخططات الدولة، تم إنجاز 67 مشروع إستثماري في القطاع، شمل الأنشطة التالية: النسيج، الخشب الجلود، النحاس، الحدادة الحلي والفخار. بعدها سجل القطاع فترة راحة بسبب محدودية سوق الصناعة التقليدية، وبالتالي تفادي إشكالية بيع المنتوجات، ففي الفترة ما بين 1974 و1976، تم إنشاء 22 مشروع في الطرز والأثاث المنحوت، بالإضافة إلى إقامة مراكز للبيع.

إن هذه الإستثمارات لم تأخذ بعين الاعتبار الطابع الخاص للقطاع الذي يتميز بما يلي:

- تعدد الجهات المتدخلة فيه.
- ضعف إمكانيات التسيير للمقاولين.
- غياب سياسة طويلة الأمد للقطاع.
- التبعية للخارج من جانب التجهيزات والمواد الأولية خاصة في بعض قطاعات النشاط (النسيج).
- بطء مسارات القرار خاصة المتعلقة بالتموين والتمويل.

كل هذه الصعوبات جعلت الحرفيين الأكثر كفاءة يغادرون القطاع، خاصة في ظل توفر مناصب الشغل في المؤسسات العمومية، كما تم توجيه منتوجات الصناعة التقليدية للسوق المحلية وإهمال السوق الخارجية أي التصدير، التي كانت تحظى بمكانة هامة في نهاية الستينات، فقدكانت الجزائر تصدر 400 مليون دينار من الزرابي مقابل 150 مليون دينار للمغرب، لكن عكست الإحصائيات نتيجة رفع قيمة الدينار، وبالتالي ارتفاع قيمة الزرابي وعدم تنافسيتها سعريا، بالإضافة إلى غياب سياسة ديناميكية للتصدير.[1]

3. المرحلة الثالثة(1982-1995):

بداية من الثمانينات تم تخلي الدولة عن القطاع الذي أكمل مرحلة الراحة التي سبقتها، وقد تم ترجمة هذا التخلي بإيقاف الإستثمار في القطاع وتكملة المشاريع التي تم البدء فيها فقط، كما تم حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنة 1987، والتي كانت بمثابة مؤطر القطاع وممونه بالمواد الأولية.

❖ **الإطار التشريعي:** تم وضع إطار تشريعي جديد في محاولة لإعادة هيكلة القطاع من خلال إصدار مجموعة من القوانين:

- القانون الأساسي للحرفي الذي صدر في أوت 1982، يهدف إلى إعطاء مفهوم دقيق للقطاع من خلال تعريف الحرفي وحقوقه وواجباته، وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية ومجالها، وتحديد تنظيم التعاونيات الحرفية بغرض تحرير المبادرة الخاصة في القطاع، خاصة وأن تدخل الدولة أصبح لا يجدي بسبب متطلبات القطاع من المرونة.
- المرسوم الخاص بتنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرفية، والمرسوم الذي يبين كيفية إعداد الفهرس الوطني للحرفيين والتعاونيات بغرض جمع المعلومات الخاصة بهم على المستوى الولائي سنة 1985.

[1] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2007، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- مرسوم خاص بإعادة ضبط سجل الصناعات اليدوية والحرف من طرف المجالس الشعبية البلدية بدل الوالي سنة 1988.

❖ **الهياكل التنظيمية:** إن تنامي إشكالية البطالة جعلت الدولة تعمل على تعزيز العمل القطاعي المشترك في مجال دعم وترقية الصناعة التقليدية بداية من التسعينات بإنشاء ما يلي:

- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، وثمانية غرف جهوية سنة 1992، وقد بدأت نشاطاتها ميدانيا سنة 1994، وكانت مقراتها بالولاية، تقوم بالتشاور مع الحرفيين والسلطات العمومية بغرض الدفاع عن مصالح القطاع.
- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في جانفي 1992، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المدنية، والاستقلال المالي، وتهدف إلى الحفاظ على مجمل الأنشطة المتعلقة بالصناعة التقليدية وترقيتها.
- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية في جانفي 1993، وهي تقوم بتمويل الأنشطة المرتبطة بترقية الصناعة التقليدية[1] من خلال:
- التمويل الجزئي للأجهزة، وأدوات ترقية مشاريع النشاط التقليدي.
- تدعيم الأسعار لتحفيز الإبداع التقليدي.
- تدعيم التكفل برفع كفاءة ورسكلة الممتهنين والحرفيين.[2]
- إنشاء المصالح الخارجية للوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية لتعزيز التأطير المحلي بـ 48مديرية ومفتشية للصناعة التقليدية والسياحة.

❖ **أدوات ترقوية أخرى:** لقد عرفت نهاية الثمانينات انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، وبالتالي الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي، وإبراز دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، لذا فتحت السلطات العمومية الباب لكل من يملك مؤهلات مهنية أن يمارس الأنشطة الحرفية عن طريق الحصول على بطاقة الحرفي في البلديات، كما قامت بإصدار العديد من الإجراءات تذكر منها:

- تخصيص رسم القيمة المضافة التفاضلي 7% لبعض أنشطة الصناعة التقليدية والفنية.
- إعطاء الحق للحرفيين بالحصول على العملة الصعبة قصد استيراد احتياجاتهم من المواد الأولية الضرورية.
- ترقية منتجات الصناعة التقليدية بالمشاركة في عدة معارض دولية.
- تنظيم جلسات الصناعة التقليدية سنة 1994 بهدف تحديد وضعية القطاع وأهم العراقيل التي تعانيها والاستماع إلى مقترحات الحرفيين

4. المرحلة الرابعة(1996–2007):

في هذه المرحلة حظي القطاع باهتمام متزايد من طرف الدولة ولهذا تم إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية للقطاع من أجل ترقية مسارات التنمية في الجزائر.

❖ **الإطار التشريعي:** يعتبر الأمر رقم 196، الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والصادر في جانفي 1996 كإطار عام يسير على وفقه القطاع، حيث حدد مفهوما دقيقا وشاملا للصناعة التقليدية والحرف، وكيفية تنظيم نشاطاتها، قواعدها ومجالاتها، بغرض حمايتها، تثمينها وترقية حرفييها، من خلال تحديد صفة الحرفي من غيره، ويطبق هذا الأمر على مجالات النشاط التالية:

---

[1] مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-76.

[2] محمد زيدان، واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر واستراتيجية ترقيته، مرجع سبق ذكره، ص 208.

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات.

تمارس هذه الأنشطة إما فرديا، أو بشكل منظم في إطار تعاونية أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف، بغرض الوصول إلى أفضل تنظيم للقطاع والاستفادة من كل امتيازاته في مجال الجباية القرض التموين والتكوين، وفي نفس الوقت الالتزام بواجبات الحرفي من ممارسة نفس النشاط واحترام مقاييس النوعية.[1]

في مارس 1997، تم إصدار القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف الذي يحدد المبادئ العامة التي تحكم التعاونيات، وكيفية إدارتها وتسييرها.

وفي أفريل من نفس السنة، صدر المرسوم التنفيذي رقم 14097، ليحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى مراسيم تنفيذية أخرى تعمل على تنظيم القطاع والحرفيين على حد سواء.

كما جاءت عدة قرارات وزارية تصب كلها في تشجيع الصناعة التقليدية، كالقرار رقم 01الصادر في جانفي 1999، الذي يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.[2]

كما تم إعداد منشور وزاري مشترك بين وزارتي المؤسسات الصغيرة والصناعة التقليدية مع وزارة الفلاحة في فيفري 2003 المتضمن ترقية النشاطات التقليدية في إطار جهاز التنمية الريفية، حيث تم منح إعانات في حدود 100 ألف دينار من أجل ترقية بعض الأنشطة وتشجيع العمل البيتي.[3]

❖ **الإطار التنظيمي**: عرف القطاع إعادة تنظيم من قبل وزارة السياحة والصناعة التقليدية التي تولت سنة 1997 القيام بتوسيع عدد غرف الصناعة التقليدية وتنظيمها، بعدما كانت عبارة عن غرف جهوية للحرف. تعمل غرف الصناعة التقليدية كهياكل لمتابعة انشغالات واهتمامات الحرفيين من خلال جعلهم يستفيدون من تكوين يحسن مستواهم ويجدد معلوماتهم.

إن السمة الأساسية لتنظيم هذه الغرف هي الجمع بين الجانب الإداري مع التمثيل الحرفي المنتخب، وقد انتقل عددها من ثمانية غرف سنة 1992 إلى عشرين غرفة سنة 1997، ليصل سنة 2007 إلى 31 غرفة للصناعة التقليدية بميزانية تجاوزن 180 مليار دينار، وهي تعمل تحت إطار الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، كما تم تحويل سجلات الصناعة التقليدية من المجالس الشعبية البلدية إلى غرف الصناعة التقليدية، وهي سجلات تسمح بوضع مؤشرات إحصائية حول الصناعة التقليدية[4]. إن الفعالية الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية وقدرتها على إنشاء مؤسسات تكون النسيج الاقتصادي الوطني، جعل الحكومة الجزائرية تعلن في جوان 2002 انتقال الوصاية إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: مشاكل قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر:

رغم الأهمية الاقتصادية للصناعة التقليدية، وقدرتها على تحقيق التنمية الوطنية والمحلية إلا أن هذا القطاع في الجزائر يواجه عراقيل كثيرة تحول دون تطوره، وبالتالي الأداء الأمثل لمهامه الاقتصادية، نوجزها فيما يلي:

---

[1] مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، صص 33-57.

[2] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، القرار رقم 1 المؤرخ في 2 جانفي 1999، يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.

[3] محمد زيدان، واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر واستراتيجية ترقيته، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[4] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2007، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- **ظروف العمل غير المناسبة**: تمارس معظم نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في محلات مهنية غير لائقة نظرا لقدمها، أو عدم تهيئتها، وكذا عدم توفرها على أدنى شروط الأمن والنظافة، ما يحول دون ممارسة نشاط منظم ومطور بالإضافة إلى هذا، يلجأ الحرفيون إلى استعمال تجهيزات وعتاد وأدوات غير مناسبة لنوعية النشاط أو مهترئة، ما يترتب عنه إساءة إلى نوعية المنتوج وعدم القدرة على احترام الآجال[1]، كما أن صغر الورشات، وقلة الحرفيين المستخدمين يجعل حجم المنتوج صغيرا جدا، ويتخذ صفة الإنتاج المعاشي .
- **غياب روح المقاولة لدى الحرفيين**: إن تكوين الحرفيين في الجزائر يركز أكثر على جانب التمهين كل حرفي حسب قطاع النشاط الذي يرغب في احترافه، ولكن لا يستفيد الحرفيون في الغالب من دورات تكوينية في مجالات التسيير والتسويق التي تمكنهم من تحسين عمل مؤسساتهم وتطويرها إلا بنسب قليلة في إطار مشروع(GERME)، وبالتالي تحسين مردوديتها الاقتصادية، مما يعطيها سمعة محلية ودولية، تمكنهم من مواجهة المنافسة بكل أنواعها، فالمقاول الحرفي يجب أن يستثمر بفكرة أن المنتوج لوحده لا يكفي لتحقيق النجاح .
- **عدم تنافسية منتوجات الصناعة التقليدية الجزائرية**: وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- **السعر**: يعكس الحرفي كل تكاليف الإنتاج المتعلقة خاصة بالمواد الأولية المستوردة بأثمان عالية ونوعية تتأرجح بين الرفيعة والرديئة، خاصة بعد تذبذب التنظيم الخاص بالتموين على المستويين المحلي والخارجي، الناتج عن غياب شبكة التوزيع(SNATسابقا)، إضافة إلى تكاليف أخرى كالضرائب والإيجار، مما جعل أسعار منتوجات القطاع مرتفعة ونوعيتها منخفضة، إذا ما قورنت بنظيراتها في الأسواق العالمية، ما يجعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة[2]. ولهذا الغرض فإن مشاركة الحرفيين في التظاهرات الدولية يكون لغرض واحد هو بيع عيناتهم فقط وليس الحصول على طلبيات يستجاب لها على مدار السنة، لهذا فهم يطبقون سعرا مرتفعا.
- **الجودة والنوعية**: عادة ما يسعى الحرفي للتكيف مع الأسواق التي تتغير بتغير أذواق المستهلكين وبيئتهم ومستواهم المعيشي وثقافتهم، هذا ما يجعل بعضهم يصنع المنتج التقليدي على هذا الأساس، وعادة يقضي بذلك على أصالة المنتوج وعراقته عبر التاريخ، وتصبح بذلك .هذه المنتوجات تستجيب لمعايير مختلف الأسواق[3].

كما أن استعمال مواد أولية غير ملائمة أو ذات نوعية ردينة من طرف الحرفيين، تجعل منتوجاتهم ذات جودة سيئة، بالإضافة إلى كل هذا، فعدم توفر القطاع على مراكز التكوين المهني والهياكل ذات التكوين الممتاز، وغياب التكوين في بعض الأنشطة الحرفية، جعل بعض الحرفيين يقومون بعمل غير متقن.

انفصال النشاط التقليدي عن بقية قطاعات النشاط كالصناعة السياحة، البناء، وحتى الزراعة جعله يفقد خاصية تنموية هامة هي الترابط بين مختلف القطاعات والاندماج فيما بين الفروع وعدم الاستفادة من الآثار الإيجابية التي تفرزها القطاعات بعضها لبعض[4].

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية آفاق 2010، شركة اتصالات وإشارات الجزائر، 2003، ص 21.

[2] بن زعرور شكري، إشكالية التسويق في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، تقرير الغرفة الوطنية للصناعة، ديسمبر 2007، ص 06.

[3] بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية مجلة الحرفي الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف الجزائر، العدد 3، السنة 2004، ص 16.

[4] سعدون بوكابوس، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، وقائع الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعة التقليدية في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دار الثقافة، بشار، 20-21 ديسمبر 2003، ص 231.

- **إشكالية التسويق المنتوجات الصناعة التقليدية:** تصطدم المنتوجات التقليدية بمشكل اقتطاع سوق وايجاد مستهلكين لها على مستوى الحدود الجغرافية الوطنية بسبب ما يلي:

- عدم تمكنهم من الحصول على محلات تجارية على مستوى الجماعات المحلية، التي تفضل أن تمنحها للتجار بغرض الحصول على مداخيل مرتفعة، متجاهلين بذلك قدرة هذه المحلات في تحقيق التنمية المحلية على المدى المتوسط والطويل، فهي تستعمل لإنتاج القيمة المضافة وليس لتبادلها
- عدم إشراك الحرفيين في المناقصات، خاصة تلك المتعلقة بالبناء والعمران، بغرض استعمال طابع معماري يبين أصالة كل منطقة وحضارتها وعراقتها، مما يعطيها جانبا من التفرد والامتياز بشكل يشجع السياحة ويزيد من مواردها، وفي نفس الوقت ينقص من تكاليفالبناء ويعمل على استغلال المواد الأولية المحلية من خلال إعادة الاعتبار لعدد من الحرف الخاصة بصناعة المواد الأولية المحلية .

- **إشكالية تصدير منتوجات الصناعة التقليدية:** تتمتع الصناعة التقليدية الجزائرية بميزة نسبية مقارنة بالمنتوجات الأخرى، تمكنها من أن تكون قطاعا اقتصاديا بديلا للتصدير في الجزائر خارج المحروقات خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية التي تجعل من أسعار المنتوجات منخفضة لكنها تصطدم بعدد من العوائق نوجزها فيما يلي:

- **فاتورة التوطين لدى التصديرDomiciliation**:التي يفرضها النظام الجمركي على كل المصدرين، بغرض تجميد مبلغ مالي يعادل قيمة السلع المصدرة في البنك لضمان تسوية الملف عند العودة، من أجل تمكين الدولة من الاستفادة من 50% من قيمة المبيعات بالعملة الصعبة، وبما أن رأسمال الحرفي قليل فإن هذا الإجراء يسبب له أضرارا تلحق بإنتاجه، لأن تجميد هذا المبلغ من المال سيجعله لا يستطيع تعبئة الموارد المالية اللازمة للإنتاج خاصة إذا تحصل على سوق أجنبي.
- **دراسة السوق:** لمعرفة الأسواق التي تتيح فرصا حقيقية للمنتوجات التقليدية الجزائرية من حيث حجم السوق وتجاوبه مع المنافسة التي تواجهه، والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تتيح الفرص لتوسيع السوق الخارجية للحرفي المقاول، وليس المشاركة لبيع العينات المعروضة فقط[1].
- غياب دراسات خاصة بحجم الصادرات المتوقع سنويا والذي يصبو القطاع إلى تحقيقه، ما يجعل الجهد الموجه إلى ترقية التصدير صعبا .
- عدم وجود ميكانيزيم خاص بتأمين المنتجات المصدرة في حالة تعرضها للتلف.
- عدم مراعاة طرق الشحن والنقل خاصة وأن مواد الصناعة التقليدية كثيرا ما تكون هشة وسهلة التلف .
- نظام جبائي وتمويلي غير مناسب مع أهداف تطوير القطاع.
- ضعف قدرات تسيير الوحدات العمومية[2].

إن كل العوائق السابقة الذكر، تجعل من قطاع الصناعة التقليدية قطاعا ضعيف المردودية، ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، ومؤسساته معرضة للإفلاس ولمزيد من المشاكل كما هو موضح في الشكل أدناه:

[1] بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, enquêtes préliminaire et historique du secteur de l'artisanat traditionnel, rapport de fin de phase II, année 1992, p 5.

الشكل رقم 03: العوائق الخارجية والداخلية التي تواجه المؤسسات في الصناعة التقليدية

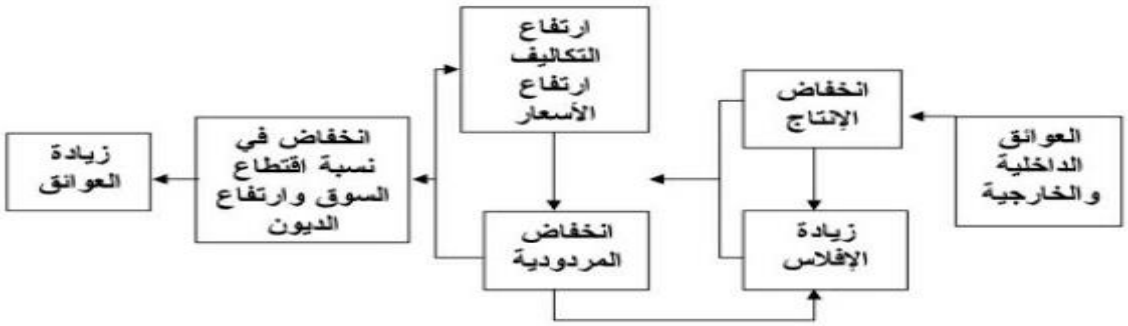

Source:

Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, op.cit, p 6.

خلاصة:

في الختام، يمكن القول إن الصناعات التقليدية العالمية والجزائرية تؤدي دوراً هاماً في صناعة الحلويات التقليدية. فالمهارات والتقنيات التقليدية الموروثة تساهم في إنتاج حلويات فريدة من نوعها وذات جودة عالية. وتعتبر هذه الصناعات جزءاً من التراث الثقافي والاقتصادي للشعوب، مما يسهم في الحفاظ على التراث والهوية الثقافية .في الجزائر على سبيل المثال، تعتبر صناعة الحلويات التقليدية جزءاً مهماً من التراث الغذائي والثقافي. وتستخدم في صناعة هذه الحلويات مكونات محلية وتقنيات تقليدية تنتقل من جيل إلى آخر. وبالتالي، تسهم هذه الصناعة في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الهوية الثقافية للبلاد .باستخدام المواد الخام المحلية والمهارات التقليدية، يمكن للصناعات التقليدية في مختلف أنحاء العالم أن تسهم في تنويع الاقتصاد ودعم السياحة الثقافية والترويج للتراث الثقافي. وبذلك، تظل هذه الصناعات ذات أهمية كبيرة في صناعة الحلويات التقليدية وفي الحفاظ على التراث الثقافي والاقتصادي.

المطلب الثالث: الحلويات التقليدية الجزائرية

الحلويات التقليدية الجزائرية تشكل جزءًا مهمًا من التراث الغذائي والثقافي للبلاد. تعكس هذه الحلويات الثقافة والتقاليد العريقة للشعب الجزائري، وتتميز بتنوعها وطعمها الشهي.

اولا:تعريف الحلويات التقليدية الجزائرية:

الحلويات التقليدية الجزائرية هي مجموعة من الأطعمة الحلوة التقليدية التي تُعد جزءًا من التراث الغذائي الجزائري، تتميز الحلويات الجزائرية بتنوعها وغناها بالنكهات والمكونات المحلية، وتعكس تاريخ وثقافة البلاد، وتتميز أيضا بأناقة مظهرها وطيب رائحتها وذوقها الذي يشبه البلد المنبت، حيث تفوح رائحة ماء وردة البرتقال التي تحكي عن منطقة متيجة (جنوبي العاصمة) كما تحكي الأشكال الفنية لها عن الذوق الرفيع للجزائريين من كل مناطق البلاد.[1]

ثانيا: أشهر انواع الحلويات التقليدية في الجزائر:

الحلويات التقليدية الجزائرية، مهنة تأبى الانقراض، لا تزال العائلات الجزائرية تحافظ على العديد من العادات والتقاليد خاصة الحلويات التقليدية بكل أنواعها مثل: الزلابية، المقروض، قلب اللوز، البقلاوة، كعك تلمسان، قريوش.... الخ

- **كعك تلمسان:**

أبدت السفيرة الأميركية بالجزائر، إليزابيث مور أوبين، إعجابها بمذاق "كعك تلمسان"، المميز لهذه المدينة الواقعة أقصى الغرب الجزائري، خلال زيارة قادتها هناك.

ويعتبر "كعك تلمسان" من أشهر الحلويات التقليدية التي لا تكاد تخلو مائدة فطور الصباح منها.

وحافظت تلمسان على إعداد "الكعك" حيث يعتبر الكعك "من الحلويات المحلية الأكثر انتشارا واستهلاكا من طرف الأسر التلمسانية.

ويعتقد أن أصلها من الأندلس، بحسب ما أورده تعريف موقع "المسالك" التابع لـ"المركز العربي للأدب الجغرافي."

- **الزلابية:**

تعتبر حلوى "الزلابية" من أشهر الحلويات التي تقبل عليها العائلات الجزائرية في شهر رمضان، وتكثر خلاله محلات إعدادها وبيعها، كونها جزءا من مائدة إفطار رمضان.

وتقتصر مكونات الزلابية على السميد الرطب، والدقيق الأبيض (الفرينة)، إضافة لمكونات الزيت والخميرة والسكر والملح.

ويشكل العسل المادة الرئيسية والأخيرة في مراحل إعدادها حيث يضفي عليها مذاقا خاصا مما أكسبها شعبية رذ تعتبر أيقونة تحلية رمضان.

ولا توجد رواية واحدة بشأن أصل الزلابية، إلا أن الشائع فيها نسبها إلى المطرب أبي الحسن علي بن نافع، الملقّب بـ"زرياب."

وترى هذه الرواية أن الاسم الأصلي للزلابية هو"الزريابية"، ثم تحولت بمرور الوقت، حسب تقرير لصحيفة "الشروق" الجزائرية.

- **مقروط اللوز:**

يعتبر "مقروط اللوز" من ألذ الحلويات الجزائرية نظرا لمكوناته الرئيسية التي تعتمد على اللوز والبيض وماء الورد، وتخلو من الدقيق بكل أنواعه، وتحرص العائلات الجزائرية على تقديم "مقروط اللوز" للضيوف في الأفراح والمناسبات والأعياد، ضمن تشكيلة متنوعة من الحلويات.

---

[1] https://www.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ : 2024/04/30، على الساعة 09:00.

وصنفه موقع "تايست أطلس" المتخصص في متابعة أخبار الأطعمة والحلويات في العالم في الآونة الأخيرة، ضمن المرتبة الأولى عالميا في قائمة أفضل 100 صنف من الحلويات في العالم.

وأشار الموقع إلى أن "مقروط اللوز" حلوى جزائرية خالية من الدقيق، تخلط مكوناته إلى أن تتحول للون البني، ثم يغطي مسحوق السكر الدقيق شكلها الخارجي، وتذوب في الفم بمجرد تناولها.

- **قلب اللوز:**

يسمى "قلب اللوز" في وسط الجزائر، والشامية في الغرب والهريسة الحلوة في الشرق، ورغم اختلاف التسمية من منطقة لأخرى يجمع غالبية الجزائريين على أنها "سلطانة الحلويات" خصوصا في شهر رمضان حيث يفضل البعض تناولها مع الشاي بعد آداء صلاة التراويح.

ومكونات قلب اللوز بسيطة ومتاحة للعائلات، وهي عبارة عن سميد خشن وسكر وزبدة وماء الورد، وقليل من الملح و"شربات" وهي خلاصة غلي الماء المحلى بالسكر وماء الورد يتم صبه على تشكيلة قلب اللوز بعد استوائها.

وبمرور الوقت تم إدخال إضافات على "قلب اللوز"، حيث يتم حشوه بعجينة اللوز أو الفول السوداني والشوكولاتة.

وتباينت الروايات بشأن أصل هذه الحلوى، إذ قال البعض إن مصدرها بلاد الأندلس، والبعض الأخر يشير إلى أنها تعود إلى دايات الجزائر الذين حكموا البلاد إبان فترة الدولة العثمانية، وكانت حكرا عليهم وعلى عائلاتهم[1].

- **قريوش:**

تعتبر حلوى قريوش من الحلويات الخفيفة التي تتميز بطعم لذيذ نظرا لمكوناتها البسيطة التي تغرى عشاق العسل والسمسم وماء الورد.

وإضافة إلى هذا، تتكون حلوى "قريوش" من خليط الدقيق، والبيض والخميرة وغيرها، وهي من الحلويات غير المكلفة في إعدادها كونها اقتصادية.

تبدع العائلات الجزائرية في إعداد "قريوش" على شكل وردة، وتعتبر الأنواع الخفيفة المزينة بالسمسم والمحلات بالعسل دليل على جودة إعدادها، وتحضر خصوصا في الأعياد والمناسبات وتقدم للضيوف مع الشاي أو القهوة.

- **البقلاوة:**

لا يختلف مذاق "البقلاوة" عن باقي الحلويات التي تعد خصوصا في شهر رمضان وفي المناسبات الخاصة، فهي محلاة بالعسل ومكوناتها ممزوجة باللوز أو الفول السوداني، كما تغطي المكسرات من الجوز والفستق الحلبي وغيره طبقاتها مع القرفة وماء الورد.

يتطلب إعداد البقلاوة مهارة وخفة للحصول على طبقات على شكل أوراق من العجينة، التي تتراوح ما بين 5 إلى 14 ورقة حسب كل منطقة، ويشير تقرير سابق ليومية "الشعب" في تعريفه بحلوى "البقلاوة" الجزائرية إلى أن الآراء "تضاربت بشأن تحديد أصل هذه الحلوى بين الأتراك واليونانيين."

ويرى طرف ثالث، حسب المصدر أن "البقلاوة" تعود إلى القرن الثاني قبل الميلاد، حيث صنعها الآشوريون في العراق من رقائق العجين الرقيق الهش المحشو[2].

---

[1] https://www.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ : 2024/04/30، على الساعة 09:00.

[2] https://www.maghrebvoices.com/varieties اطلع عليه بتاريخ : 2024/04/24، على الساعة 10:46

خلاصة:

تعتبر الحلويات التقليدية الجزائرية جزءًا لا يتجزأ من التراث الغذائي والثقافي الغني للبلاد. تمثل هذه الحلويات تجسيدًا للمهارات الفنية والاهتمام بالتفاصيل في صناعة الطعام، وتعكس تقاليد الضيافة والترحيب في المجتمع الجزائري. بفضل تنوعها وطعمها الشهي، تعتبر الحلويات التقليدية الجزائرية جزءًا لا يُفترض تفويته عند تذوق المأكولات الجزائرية واستكشاف ثقافة البلاد.

خاتمة

خاتمة:

في نهاية المطاف، يمكن القول إن إنشاء وإدارة سلاسل الإمداد الدولية لصناعة الحلويات التقليدية الجزائرية يعتبر خطوة حاسمة نحو تعزيز هذه الصناعة وتوسيع نطاق توزيع منتجاتها على المستوى العالمي. من خلال بناء شراكات مع شركات تجارية دولية، وتبادل التقنيات والمعرفة، يمكن للصناعيين الجزائريين تحقيق نجاح أكبر في تسويق منتجاتهم وجذب عملاء جدد .علاوة على ذلك، يمكن لإدارة سلاسل الإمداد الدولية أن تسهم في تحسين جودة المنتجات، وتطوير عمليات الإنتاج، وتحسين كفاءة التوزيع. كما يمكن لهذه الخطوة أن تعزز التبادل الثقافي والتجاري بين البلدان المختلفة، وتعزز مكانة الحلويات التقليدية الجزائرية على الساحة الدولية .بهذا، يمكن اعتبار إنشاء وإدارة سلاسل الإمداد الدولية لصناعة الحلويات التقليدية الجزائرية خطوة استراتيجية ضرورية لتعزيز هذه الصناعة وتحقيق نجاحها على المستوى العالمي. وبالتالي، يجب على الصناعيين والمسؤولين الحكوميين العمل معًا لتحقيق هذه الأهداف وتطوير هذا القطاع بشكل فعال.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

أيت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في إدارة الأعمال اللوجيستية، الدار الجامعية، مصر، 2003.

علي هلال، إدارة المواد والإمداد، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.

جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله الحلح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية، مصر، 2006.

حسان محمد أحمد، إدارة سلاسل الإمداد والتوزيع، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

زكية قرياص، عبد الغفار حنفي، إدارة الإمداد والمخزون، الدار الجامعية، مصر، 2004.

محمد عبد العليم صابر، إدارة اللوجيستيات شراء التخزين التوزيع، دار الفكر الجامعي، مصر، 2014.

ثانيا: الاطروحات والرسائل الجامعية

1. أطروحات الدكتوراه:

الياس بن سبع، استخدام البرمجة الخطية بالأهداف لبرمجة وحل مشاكل النقل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019.

منير عزوز، أثر فعالية إدارة سلسلة التوريد على أداء العمليات الإنتاجية في المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة مسيلة، 2018/2017.

2. رسائل ماجستير:

بن الصديق نوال، التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص الأنثروبولوجيا التنمية، جامعة الجزائر، 2009.

بن الصديق نوال، التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب جديد، دراسة انثروبولوجية بمنطقة تلمسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص أنثروبولوجيا التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، السنة الجامعية 2013/2012.

بن العموديجليلة، استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010، دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي SPL- لحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2011.

عبد الإله روابح، تسيير سلاسل الإمداد وأثره على أداء الشركات النفطية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013-2014

نجاة بحدادة، تحديات الإمداد في المؤسسة الصحية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

ثالثا: المجلات العلمية

بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مجلة الحرفي الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف الجزائر، العدد 3، السنة 2004.

بن زعرور شكري، إشكالية التسويق في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، تقرير الغرفة الوطنية للصناعة، ديسمبر 2007.

بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2007، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، (لم ينشر).

دليل الحرفي، مفاهيم عامة حول الصناعة التقليدية، غرفة الصناعة التقليدية والحرف، قالمة، ص 07.

سعدون بوكابوس، دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، وقائع الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعة التقليدية في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دار الثقافة، بشار، 20-21 ديسمبر 2003.

عثمان إبراهيم، سلوم رياح، التغيير اللوجيستيات والتجارة الالكترونية، مجلة الجزيرة، عدد 10،484 جوان 2001.

علاء محمد البتانوني، تأثير الربط والتكامل بين ممارسات إدارة سلسلة التوريد وإدارة التكاليف الاستراتيجية على دعم القدرة التنافسية لمنشأت الأعمال الصناعية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، مصر، يونيو 2014.

علي عبود عليالرفيعي، عوامل نجاح إدارة سلسلة التوريد ودورها في تحسين أداء العمليات دراسة حالة مصفى النفط في النجف الأشرف، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 12، العراق، 31/12/2016.

وزارة السياحة والصناعة التقليدية، القرار رقم 1 المؤرخ في 2 جانفي 1999، يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2005، الأمر رقم 10196 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 يناير 1996، المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية آفاق 2010، شركة اتصالات وإشارات الجزائر، 2003.

المراجع باللغة الأجنبية:

AbdelKbirCharkaoui, La LOGISTIQUE a traves les Définitions, Ecole Superieue de gestion, Marrakech, 2005.

Aida Kaddoussi, Optimisation des flux logistique: vers une gestion avancée de la situation de crise, These de doctorat, Université Lille Nord de France, 2012.

CATA : Centre d'Aide Technique pour l'Artisanat.

Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, enquêtes préliminaire et historique du secteur de l'artisanat traditionnel, rapport de fin de phase II, année 1992.

Gilles paché, Thiery Sauvage, La Logistique- enjeux stratigique, 3eme Edition, Vuibet, 2004.

ONATA : Office National de l'Artisanat Traditionnel.

ONPI : Office National de la Propriété Industrielle.

management, DUNOD, Paris, 2008.

Mentzer, W. Dewitt, J.S. Keeber, S. Min, N.W. Nix, C.D. Smith et Z.G. Zacharia, Defining the supplychain management, Journal of Business Logistics, 22(2), 2001.

Pierre médian, Anne Gratacap, La Logistique et Supplychain.

SNAT : Société Nationale de l'Artisanat Traditionnel.

Sunil Chopera and PetterMeindl. PR.

Vincent Girard, Gestion de la production des flux, 3éme édition, France, 2003.

المواقع الالكترونية:

https://www.cambatna.com، اطلع عليه بتاريخ: 2024/04/07، على الساعة 14:00.

https://www.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ : 2024/04/30، على الساعة 09:00.

https://insight.oceanx.sa، اطلع عليه بتاريخ 2024/06/14، على الساعة 16:14.

قائمة الملاحق :

الملحق رقم 01: ميزانية المؤسسة الناشئة

BILANS DE STARTUP : .....

ACTIF								
	REALISATION			PREVISION				
En milliers DZD	N -2	N -1	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
Immobilistation Incorporelles	-	-	-	-	-	-	-	-
Immobilisation Corporelles	-	-	-	-	-	-	-	-
Terrain								
Bâtiment								
Autres Immobilisations Corporelles								
Immobilisations en concession								
Immobilisation en cours	-	-	-	-	-	-	-	-
Immobilisations Financières	-	-	-	-	-	-	-	-
Titres mis en équivalence								
Autres participations et créances rattachées								
Autres Titres immobilisés								
Prets et autres titres financiers non courants								
Impôts différés actif								
ACTIF NON COURANT	-	-	-	-	-	-	-	-
Stocks et encours	-	-	-	-	-	-	-	-
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-	-	-	-	-

Clients								
Autres débiteurs								
Impôts et assimilés								
Autres créances et emplois assimilés								
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-	-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants								
Trésorerie								
ACTIF COURANT	-	-	-	-	-	-	-	-
TOTAL ACTIF	-	-	-	-	-	-	-	-
PASSIF								
	REALISATION			**PREVISION**				
En milliers DZD	**N -2**	**N -1**	**N**	**N+1**	**N+2**	**N+3**	**N+4**	**N+5**
CAPITAUX PROPRES								
Capital émis								
Capital non appelé								
Ecart de réevaluation								
Primes et réserves- Réserves Consolidées								
Résultat net- RN part du groupe								
Autres capitaux propores- report à nouveau								
Part de la société consolidante (1)								
CAPITAUX PROPRES	-	-	-	-	-	-	-	-
PASSIFS NON-COURANTS								
Emprunts et dettes financières								
impôt différé passif								
Autres dettes non courantes								
Provisions et produits constatés d'avance								

PASSIFS NON-COURANTS	-	-	-	-	-	-	-	-
PASSIFS COURNATS								
Fournisseurs et comptes rattachés								
Impôts								
Autres dettes								
Trésorerie passif								
PASSIFS COURANTS	-	-	-	-	-	-	-	-
TOTAL PASSIF	-	-	-	-	-	-	-	-
Verification de l'équilibre Actif/Passif	-	-	-	-	-	-	-	-

الملحق رقم 02: جدول حسابات النتائج المتوقعة

COMPTE DE RUSULTAT PREVISIONNELDE STARTUP : .....

	REALISATION			PREVISION				
En Milliers DZD	N -2	N -1	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
Vente et produits annexes								
Variation des stocks produits finis et en cours								
Production immobilisée								
Subvention d'exploitation								
Production de l'exercice	-	-	-	-	-	-	-	-
Achats consommés								
Services Extèrieurs et autres consommations								
Consommation de l'exercice	-	-	-	-	-	-	-	-
Valeur ajoutée d'exploitation	-	-	-	-	-	-	-	-
Charges de personnel								
Impôts et taxes et versement assimilés								
Excédent Brut d'Exploitation	-	-	-	-	-	-	-	-
Autres produits opérationnels								
Autres charges opérationnelles								
Dotations aux amortissements, Provisions								

Reprise sur pertes de valeurs et provisions								
Résultat opérationnel	-	-	-	-	-	-	-	-
Produits Financiers								
Charges financières								
Résultat financier	-	-	-	-	-	-	-	-
Résultat Ordinaire avant impôt	-	-	-	-	-	-	-	-
Impôt exigible sur résultat ordinaire								
Impôt différé (variation) sur résultat ordinaire								
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	-	-	-	-	-	-	-
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	-	-	-	-	-	-	-
RESULTA NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	-	-	-	-	-	-	-
Eléments extraordinaire (produits)								
Eléments extraordinaire (charges)								
Résultat extraordinaire	-	-	-	-	-	-	-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-	-	-	-	-	-	-	-

الملحق رقم 03: حسابات الخزينة

TABLEAUX DE FLUX DE TRESORERIE

STARTUP : .....

الملحق رقم 04: نموذج العمل التجاري